# محمد مصطفى ميرو ودوره السياسي في سورية ٢٠٠٠م – ٢٠٠٣م

م.د. جواد كاظم محيسن نجم

وزارة التربية – مديرية تربية بغداد/ الرصافة الأولى

Jkadhum318@gmail.com

# محمد مصطفى ميرو ودوره السياسي في سورية ٢٠٠٠م ـ ٢٠٠٣م

**م.د. جواد كاظم محيسن نجم**

**الملخص**

يعد محمد مصطفى ميرو احدى الشخصيات السياسية المهمة في سوريا ، اذ ترك أثرًا واضحاً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خلال مدة توليه منصب رئاسة مجلس الوزراء . وقد اهلته خبرته لاشغال هذا المنصب بعد ان شغل مناصب عدة ، فكان اميناً عاماً مساعداً لاتحاد المعلمين العرب لشؤون العلاقات الخارجية ومركزه القاهرة ، ثم معاونا لنقيب المعلمين لشؤون العلاقات الخارجية ، وعين محافظا لمدينة درعا سنة ١٩٨٠م، ثم محافظا لمدينة الحسكة سنة ١٩٨٦م ، ثم محافظا لمدينة حلب سنة ١٩٩٣م ، ثم تولى رئاسة مجلس الوزراء في سورية في ١٣ آذار ٢٠٠٠م ، وبقي في منصبه حتى ١٠ ايلول ٢٠٠٣م ، وأجرى محاولات لأصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن محاولاته لتوطيد العلاقات مع الدول الاقليمية والعربية والدولية .

**الكلمات المفتاحية:** (اقتصاد ، رئيس ، سياسة ، اصلاح ).

# Mohammed Mustafa Miro and his political role in Syria 2000-2003 AD

**Inst. Jawad Kadham Mohaisin Najm**

**Ministry of Education - Baghdad Education Directorate / Al-Rusafa I**

**Jkadhum318@gmail.com**

**Abstract**

Mohammed Mustafa Miro is considered one of the important political figures in Syria, he left a clear impact on the political, economic, and social life

during his tenure as Prime Minister. His experience qualified him to hold this position after he held several positions. He was Assistant Secretary-General of the Arab Teachers Union for Foreign Relations Affairs. He was appointed as governor of the city of Daraa in 1980 AD, then governor of the city of Hasakah in 1986 AD, then governor of Aleppo in 1993 AD, then he assumed the presidency of the Council of Ministers in Syria on March 13, 2000 AD, and he remained in his position until 10 September 2003 AD, and he made attempts to reform economic and social conditions, as well as his attempts to consolidate relations with regional, Arab and international countries.

**Keywords**: (economy, president, politics, reform)

**المقدمة:**

ان دراسة حياة الشخصيات السياسية في سوريا ونشاطها السياسي ومدى تأثرها وتأثيرها في الاحداث التاريخية تقع ضمن دراسة تاريخ سورية الحديث ، وتعكس طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها سورية ، لاسيما المدة التي تبدأ مطلع سنة ٢٠٠٠م ، عندما تولى محمد مصطفى ميرو منصب رئاسة مجلس الوزراء بتكليف من رئاسة الجمهورية . فقد أدت الظروف الاقتصادية المتردية في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين الى اقالة الحكومة السابقة ، وورثت حكومة محمد مصطفى ميرو الجديدة مشكلات وأعباء اقتصادية كبيرة تطلبت اجراء اصلاحات ومحاولات جدية في هذا المجال ، ومكافحة الفساد ، وكذلك بذل الجهود بهدف تحسين الظروف الاجتماعية في البلاد ، فضلا عن سعي الحكومة الى توطيد العلاقات بمختلف المجالات على المستوى العربي والاقليمي والدولي .

**إشكالية البحث** : التركيز على الدور المهم الذي قامت به حكومة محمد مصطفى ميرو ، وانعكاسات سياسة وزارته على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتعرف على مدى نجاح محاولات الاصلاح في المجال الاقتصادي وهو الهدف الذي دفع الدولة الى تكليفه بتشكيل الوزارة .

**أهمية البحث** : اقتضت الدراسة معالجة الظروف التاريخية ومختلف جوانب الحياة الداخلية والخارجية لسورية للمدة من بداية سنة ٢٠٠٠م الى نهاية سنة ٢٠٠٣م ، استنادا الى الوقائع والاحداث وطبيعة تعامل الحكومة السورية معها .

**منهج البحث ومصادره وتقسيمه** : اعتمد البحث على المنهج التاريخي الاستقرائي والتحليلي، وذلك للتعامل مع المصادر التي تضمنت جوانب مهمة من النشاطات السياسية والاقتصادية السورية ، اذ عكست الصحف السورية اليومية نشاطات الحكومة المحلية والعربية والدولية مثل صحيفة تشرين والثورة والجريدة الرسمية ، فضلا عن المصادر الاخرى مثل تاريخ سورية المعاصر لمؤلفه كمال ديب ، وموسوعة سورية لمؤلفه يحي سليمان قسَام ، ومصادر عدة اغنت هذا البحث .أمّا تقسيماته: فقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول سياسة وزارة محمد مصطفى ميرو ، والمبحث الثاني السياسة الاقتصادية ، والمبحث الثالث السياسة الاجتماعية .

**تمهيد:** شهدت سورية في عقد التسعينيات من القرن العشرين تحولات سياسية محدودة الى جانب الوضع الاقتصادي المتقلب ، واهم هذه التحولات كان في السنوات الثلاث الاخيرة من العقد المذكور ، وفيها بدأت سورية بالتحضير لتولي بشار الاسد[١] رئاسة الجمهورية ، لاسيما بعد ان وردت تقارير في نهاية سنة ١٩٩٦م تتضمن تدهور صحة الرئيس حافظ[٢]. وبعد العملية التي جرت لأنتخاب اعضاء مجلس الشعب في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٩٨م أصبح بشار الاسد نائب رئيس الجمهورية . وفي الوقت نفسه كان منصب رئيس مجلس الوزراء يشغله محمود الزعبي[٣] منذ سنة ١٩٨٧م . وقد سعى بشار الأسد الى القيام بحملة واسعة لمكافحة الفساد في الادارة العامة والقطاع العام ، واعتقال عدد من كبار المسؤولين ورجال الاعمال ، فضلا عن استبدال بعض الشخصيات التي تشغل مراكز مهمة مثل علي دوبا رئيس المخابرات العسكرية بنائبه حسن خليل في شباط سنة ٢٠٠٠م . وقد صدرت احكام سجن عديدة بعد تحقيقات ومحاكمات طويلة بتهم الرشوة والفساد والاثراء غير المشروع وهدر المال العام .وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة تحذيرا الى رفعت الاسد[٤] من كونه يتعرض للمحاكمة حول نشاطاته غير القانونية ، مما دفع ذلك الى مغادرته البلاد . وطالت الحملة رئيس الحكومة محمود الزعبي الذي أُزيح من منصبه في ٧ آذار سنة ٢٠٠٠م ، وكان فشل الاقتصاد السوري احد الاسباب التي ابعدته عن ادارة الحكومة[٥] ، على الرغم من البيان الذي اصدرته حكومة محمود الزعبي عند اقالته والتي أشارت فيه الى الانجازات التي حققتها خلال السنة الاخيرة في مجال الاقتصاد والتخطيط والاحصاء والزراعة والري والصناعة والنفط والكهرباء والبناء والنقل والمواصلات والخدمات والثقافة والسياحة والصحة

والتعليم ، فضلا عن الانشطة التجارية الداخلية والخارجية[٦] . فكان اداء هذه الحكومة قد دفع رئاسة الجمهورية الى محاولة تشكيل حكومة جديدة للنهوض بواقع البلاد في مختلف المجالات .

**المبحث الأول :**

أولًا: ولادته ونشأته :

ولد في مدينة التل[٧] التي تبعد احدى المناطق التابعة لمحافظة دمشق سنة ١٩٤١م [٨] ، وينتمي الى أسرة كردية [٩] ، دخل جامعة دمشق وحصل فيها على شهادة في اللغة العربية ، ثم اكمل دراسته في جامعة يريفان في ارمينيا وحصل فيه على شهادة الدكتوراه في الادب العربي والعلوم الانسانية [١٠] . تزوج من شقيقة عبد الله الاحمر [١١] ، وانجب منها ثلاث اناث واثنان من الذكور . اصبح عضوا في حزب البعث في سنة ١٩٦٦م ، وشغل منصب معاون نقيب المعلمين لشؤون الثقافة والنشر والاعلام في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٧١م ، ثم امينا عاما مساعدا لاتحاد المعلمين العرب لشؤون العلاقات الخارجية ومركزه القاهرة في ١٤ شباط ١٩٧٤م ، ثم امينا عاما لاتحاد المعلمين العرب ومديرا للمعهد العربي للدراسات ، فضلا عن عمله سنة ١٩٧٥م ، كما استلم منصب معاون نقيب المعلمين لشؤون العلاقات الخارجية سنة ١٩٧٨م [١٢] . وفي ١٧ آذار ١٩٨٠م عين محافظا لمدينة درعا [١٣] ، استمر فيه حتى ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٨٦م اصبح عندها محافظا لمدينة الحسكة ، ثم محافظا لمدينة حلب في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٩٣م [١٤] ، شغل هذا المنصب حتى تكليفه برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ آذار ٢٠٠٠م [١٥] .كما عمل مديرا عاما لـ (شركة المعارف الدولية) في سوريا ، ويعد مؤسس وشريك فيها ، اذ امتلك (٣٣٠) حصة من اسهم الشركة ،اي بنسبة ٣٣% وتصل قيمتها (٣,٣٠٠,٠٠٠ ) ليرة سورية [١٦].

**ثانيًا: وزارته الاولى والثانية :**

بعد ان قدمت وزارة محمود الزعبي استقالتها ، اصدر الرئيس حافظ الاسد مرسومين ، الاول : مرسوم رقم (٧) في آذار سنة ٢٠٠٠م يتضمن قبول استقالة الوزارة ، والثاني مرسوم رقم (٨) في ١٣ آذار سنة ٢٠٠٠م ، يتضمن تكليف محمد مصطفى ميرو بتأليف الوزارة الجديدة وتشكلت كالآتي[١٧]:

**جدول رقم (١)**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١- | محمد مصطفى ميرو | رئيساً لمجلس الوزراء | ١٩- | هيثم ضويحي | وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية |
| ٢- | مصطفى طلاس | نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع | ٢٠- | نهاد مشنطط | وزيراً للإنشاء والتعمير |
| ٣- | محمد ناجي العطري | نائباً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات | ٢١- | مها قنوت | وزيرة الثقافة |
| ٤- | خالد رعد | نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية | ٢٢- | حسان النوري | وزير دولة |
| ٥- | فاروق الشرع | وزيراً للخارجية | ٢٣- | قاسم المقداد | وزيراً للسياحة |
| ٦- | محمد حربة | وزيراً للداخلية | ٢٤- | محمود السيد | وزيراً للتربية |
| ٧- | محمد العمادي | وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية | ٢٥- | فاروق العادلي | وزير دولة لشؤون البيئة |
| ٨- | ناصر قدور | وزير دولة للشؤون الخارجية | ٢٦- | نبيل الخطيب وزيراً للعدل | وزير للعدل |
| ٩- | محمد خالد المهايني | وزيراً للمالية | ٢٧- | عصام الزعيم | وزير دولة لشؤون التخطيط |
| ١٠- | محمد أياد الشطي | وزيراً للصحة | ٢٨- | حسان رئيسة | وزيراً للتعليم العالي |
| ١١- | أسعد مصطفى | وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي | ٢٩- | مكرم عبيد | وزيراً للنقل |
| ١٢- | رضوان مارتيني | وزيراً للمواصلات | ٣٠- | محمد مفضي سيفو | وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء |
| ١٣- | حسام الصفدي | وزيراً للأسكان والمرافق | ٣١- | بارعة القدسي | وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل |
| ١٤- | منيب بن أسعد صائم الدهر | وزيراً للكهرباء | ٣٢- | أسامة ماء البارد | وزيراً للتموين والتجارة الخارجية |
| ١٥- | محمد بن عبد | وزيراً للأوقاف | ٣٣- | إحسان شريتح | وزير دولة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الرؤوف زيادة | | | | |
| ١٦- | محمد ماهر بن حسني جنال | وزيراً للنفط والثروة المعدنية | ٣٤- | أحمد حمو | وزيراً للصناعة |
| ١٧- | سلام الياسين | وزيراً للإدارة المحلية | ٣٥- | طه الأطرش | وزيراً للري |
| ١٨- | عدنان عمران | وزيراً للإعلام | ٣٦- | مخول أبو حامضة | وزير دولة |

ضمت وزارة محمد مصطفى ميرو الاولى (٣٦) وزير منهم (١٣) وزير احتفظوا بحقائبهم الوزارية، و( ٢٣) وزير بمن فيهم رئيس الوزراء واثنان من نوابه يدخلون الوزارة لاول مرة [١٨] .وضمت هذه الوزارة (٢٥) بعثيا و(٦) من الاحزاب المتحالفة ضمن الجبهة الوطنية التقدمية ، و(٥) من المستقلين ، ودخلت سيدتان هذه الوزارة [١٩] . وقد شهدت هذه الوزارة وفاة الرئيس حافظ الاسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠م ، فتشكلت لجنة تضم (٩) اعضاء للاشراف على المدة الانتقالية ، وكان محمد مصطفى ميرو احد اعضائها [٢٠] ، واستمرت وزارته الاولى في عملها في عهد الرئيس بشار الاسد مدة سنة واحدة وتسعة اشهر اي لغاية ١٢ كانون الاول ٢٠٠١م [٢١]، . عندها قدمت الوزارة استقالتها ، الا ان رئاسة الجمهورية اقدمت على تكليف محمد مصطفى ميرو تشكيل وزارته الثانية ، ولهذا اصدر الرئيس بشار المرسوم الجمهوري رقم (٦٢٢) في ١٣ كانون الاول ٢٠٠١م ، وتشكلت الوزارة كالآتي [٢٢] :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١- | محمد مصطفى ميرو | رئيساً لمجلس الوزراء | ١٤- | محمد الأطرش | وزيراً للمالية |
| ٢- | مصطفى طلاس | نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع | ١٥- | علي حمود | وزيراً للداخلية |
| ٣- | محمد ناجي العطري | نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الخدمات | ١٦- | غسان الرفاعي | وزيراً لاقتصاد والتجارة الخارجية |
| ٤- | فاروق الشرع | نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية | ١٧- | إبراهيم حداد | وزيراً للنفط والثروة المعدنية |
| ٥- | محمد الحسن | نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية | ١٨- | بشير المنجد | وزيراً للمواصلات |
| ٦- | ناصر القدور | وزر الدولة لشؤون المغتربين | ١٩- | هلال الأطرش | وزيراً للإدارة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | المحلية |
| ٧- | محمد أياد الشطي | وزيراً للصحة | ٢٠- | سعد الله آغة القلعة | وزيراً للسياحة |
| ٨- | محمد رضوان مارتيني | وزيراً للري | ٢١- | نور الدين منى | وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي |
| ٩- | منيب بن أسعد صائم الدهر | وزيراً للكهرباء | ٢٢- | حسام الأسود | وزيراً للإنشاء والتعمير |
| ١٠- | محمد بن عبد الرؤوف زيادة | وزيراً للأوقاف | ٢٣- | نجوى قصاب حسن | وزيراً للثقافة |
| ١١- | عدنان عمران | وزيراً للإعلام | ٢٤- | عدنان خزام | وزير دولة لشؤون البيئة |
| ١٢- | هيثم ضويحي | وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية | ٢٥- | أيمن وائلي | وزيراً للأسكان والمرافق |
| ١٣- | محمود السيد | وزيراً للتربية | ٢٦- | غادة الجابي | وزيرةً للشؤون الاجتماعية والعمل |
| ٢٧- | محمد نبيل الخطيب | وزيراً للعدل | ٣١- | بسام محمد رستم | وزيراً للتموين والتجارة الخارجية |
| ٢٨- | عصام الزعيم | وزيراً للصناعة | ٣٢- | فيصل جاويش | وزير دولة |
| ٢٩- | حسان ريشة | وزيراً للتعليم العالي | ٣٣- | عبد الكريم سيد يوسف | وزير دولة |
| ٣٠- | مكرم عبيد | وزيراً للنقل | ٣٤- | عبد الناصر عبد المعطي داود | وزير دولة |

ضمت وزارة محمد مصطفى ميرو الثانية (٣٤) وزيرا ومن بينهم (١٧) وزير يدخلون الوزارة لاول مرة ، كما ضمت (١٩) وزير ينتمون لحزب البعث ، واربعة وزراء للحزب الشيوعي ، ووزيران لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، ووزيران لحزب الوحدوي الاشتراكي ، و(٦) وزراء مستقلون ، وقد استمرت هذه الوزارة في عملها حتى يوم ١٨/ ٩/ ٢٠٠٣م [٢٣].

**المبحث الثاني/ سياسة الحكومة :**

**أولًا: السياسة الداخلية :**

اعتمدت الحكومة السورية النظام الديمقراطي الشعبي الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة والمجتمع في سورية وهو قائم على التعددية السياسية عنوانا للتوجه الديمقراطي ، ودعمت دور المواطن وحقه في التعبير عن رأيه ونشاطه وقدرته على المشاركة في الحكم عن طريق الاحزاب السياسية المشاركة في الجبهة الوطنية والمؤسسات الدستورية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وفي مقدمتها مجلس الشعب [٢٤]. وعملت على تحقيق المزيد من اللامركزية في رسم خطط الدولة ووضع برامجها التنفيذية ومتابعتها وذلك بعد ان اعطت الصلاحيات والسلطات المركزية للوزارات والجهات العامة الى المحافظات واى مجالسها ووحداتها الادارية بهدف اشراك المواطنين بشكل اوسع في صنع القرار وفي تنفيذه وتطوير الدولة ومراقبة وتحرير اجهزتها من سلبيات المركزية والافادة من ايجابيات اللامركزية في تحريك الفعاليات الادارية والمالية والاقتصادية والثقافية في جميع المحافظات واعتماد هذا التوجه مرتكزا اساسيا للتوصل الى مرحلة التخطيط الاقليمي الشامل ذي البيئة الادارية والاقتصادية المتوازنة والتي تؤدي الى اعادة تنظيم موارد سورية واقتصادها واوضاعها الادارية وفقا للطرق الحديثة . كما اتجهت الحكومة الى تركيز الاهتمام على تحقيق نقلة اساسية في التنمية الادارية واستكمال تطوير هيكليات الدولة وبناها وتشريعاتها ونظمها وتوصيفها وفقا لمعايير هذا العلم ، وربط خطوات نقل التكنولوجيا وتطوبرها بهذه المعايير وتفعيل عمليات التحديث والتنمية معا ، وادركت الحكومة انها الطريق الاساسية للقضاء على الفساد واشكاله ومساربه الادارية والمالية . كما انها الطريق لازالة السلبيات البيروقراطية والممارسات الخاطئة ولاختيار القيادات الادارية والمالية والانتاجية ذات الكفاءة العالية والخبرة والمقدرة[٢٥].

استمرت الحكومة السورية ايضا في دعم وتطوير القوات المسلحة والاهتمام باعدادها وتدريبها وتوفير مختلف مستلزماتها لكي تتولى القيام بالواجبات المنوطة بها . وكذلك سعي الحكومة الى مواصلة الاهتمام بقوى الامن الداخلي ودعمها بالامكانات المطلوبة لتأهيل وتدريب العاملين فيها ، وتحديث وتطوير اساليب العمل وتوفير الاجهزة اللازمة لغرض انجاز الخدمات بالسرعة والدقة المطلوبة وتطبيق القوانين والانظمة النافذة ، فضلا عن قيام الحكومة بالاستمرار في الاهتمام بالقضاء وتعزيز استقلاله وتوطيد سيادته وتعزيز مرجعيته المطلقة ، وتوفير الامكانات اللازمة لدعم واسناد الجهاز القضائي [٢٦].

**ثانيّا: السياسة الخارجية :**

ادركت سورية اهمية المتغيرات الدولية الكبرى والتحديات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن العشرين وعملت ماستطاعت على رسم سياستها بما يعزز مواقعها ومكانتها وينمي دورها الاقليمي والدولي . كذلك ادركت سورية تزايد حدة تلك المتغيرات والتحديات في عهد الرئيس بشار الاسد ، لاسيا تلك المحيطة بالعالمين العربي والاسلامي ومواجهة المخاطر الناجمة عن ذلك الدور الكبير الذي يجب ان تؤديه منظمة الامم المتحدة في معالجة الازمات الاقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية . وقد عملت سورية على تحقيق اهدافها على المستويين العربي والدولي[٢٧].

وفي المجال العربي عملت سورية باستمرار على تعزيز روابط الاخوة بين العرب وتحقيق التضامن العربي وحل المشكلات التي تشكل عقبة في طريق العمل العربي المشترك ، لاسيما في الظروف العربية ومواصلة نهجها الداعم للجامعة ، ودعت الى العمل اللازم لتعزيز دورها وتفعيل مؤسساتها لمواكبة التطورات العالمية التي تتطلب المزيد من التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمزيد من النشاطات القادرة على مواجهة تحديات العصر والتعامل مع الاوضاع الدولية [٢٨] .

كما اكدت سورية اعتزازها بعمق علاقاتها المميزة مع لبنان نموذجا للعلاقات العربية – العربية التي تطمح لان تقوم بين الدول العربية كافة ، واستمرار سورية في العمل لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اقامة مناطق تجارة حرة وصولا الى اقامة السوق العربية المشتركة التي ترى انها الاساس في تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، فضلا عن ذلك طالبت سورية بصورة مستمرة برفع العقوبات المفروضة على العراق ، وقفت مع الشعب

العراقي وليس مع نظامه السابق في رفع الظلم الذي وقع خلال عقود عديدة [٢٩] . ووقفت ايضا مع الشرعية الدولية التي تدعو الى انهاء الاحتلال الاميركي على العراق ، جاء ذلك في البيان الختامي الذي صدر في تموز ٢٠٠٣م ، بعد المباحثات التي جرت في مصر بين الرئيس بشار الاسد والرئيس المصري حسني مبارك [٣٠] . وكذلك تضمن البيان المطالبة بتشكيل حكومة عراقية منتخبة بأسرع وقت ممكن [٣١] .

من جانب آخر جددت سورية مطالبتها بتحقيق المصلحة العربية واستعادة الحقوق العربية وانسحاب (اسرائيل) التام من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وتحقيق المطالب السورية العادلة بانسحاب (اسرائيل) من الجولان حتى الخط الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧م ، مؤكدة تلازم المسارين السوري واللبناني حتى تحرير جميع الاراضي السورية واللبنانية من الاحتلال (الاسرائيلي) ، وضرورة الالتزام بمقررات مؤتمر مدريد [٣٢] ، واعادة كامل الاراضي المحتلة وفق قرارات مجلس الامن (٢٤٢ و٣٣٨)[٣٣]، ومبدأ الارض مقابل السلام وضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، واقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني في الضفة الغربية وعاصمتها القدس[٣٤].

غير ان ( اسرائيل) لم تكن جادة في الانسحاب من الجولان رغم توالي الحكومات (الاسرائيلية) ، ولم تفضي المفاوضات التي جرت بين الجانبين خلال العشر سنوات التي اعقبت مؤتمر مدريد . وفي كانون الاول ١٩٩٩م تدخلت الولايات المتحدة الاميركية بين دمشق وتل ابيب في محاولة لتحريك المفاوضات واعلنت انها تؤيد المطالب السورية بانسحاب (اسرائيلي) كامل من الجولان ، ونجحت مساعي الرئيس بيل كلنتون [٣٥] بالحصول على موافقة الطرفين في ٨ كانون الاول ١٩٩٩م على العودة الى المفاوضات[٣٦]. وعندما حصل لقاء القمة بين الرئيس حافظ الاسد والرئيس بيل كلنتون في مدينة جنيف في ٢٦ آذار ٢٠٠٠م ، تم التباحث في مسألة انسحاب (اسرائيل) من الجولان الى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧م والذي عرضته الولايات المتحدة الاميركية ، ماعدا شريط رفيع من الارض على بحيرة طبريا لايتجاوز عشرات الامتار ، واقترح الرئيس حافظ الاسد ان تكون السيادة عليه لسورية والاستعمال لـ (اسرائيل) ، اما محطة المراقبة في جبل الشيخ وافق الرئيس حافظ الاسد ان يديرها طرف ثالث لا ان تبقى بيد (اسرائيل) ، ورفضت الاخيرة تعديلات الرئيس حافظ الاسد فتوقفت المفاوضات عند هذه النقطة [٣٧]. وبصورة مفاجئة انسحبت (اسرائيل) من جنوب لبنان في ٢٥ آيار ٢٠٠٠م ، اذ كانت سورية تدعم القوات اللبنانية وحزب الله

خلال المدة الماضية في الجنوب اللبناني ، وعند وفاة الرئيس حافظ الاسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠م ، توقفت المفاوضات مع (اسرائيل) الى اجل غير مسمى [٣٨].

وفي المجال الاقليمي تمكنت سورية من تحسين العلاقات مع تركيا على الرغم من التوترات الاقليمية التي كانت موجودة بين الطرفين ، فكان محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء يتمتع بعلاقة جيدة مع الحكومة التركية ، وعدَها جزءاً لايتجزأ من التعاملات بين الحكومتين ، وأشرف على تحسين العلاقات معها ، وقام بزيارة الى تركيا في تموز ٢٠٠٣م ، وبهذا يعد اول رئيس وزراء سوري يزور تركيا منذ (١٧) سنة ، وابرم معها ثلاث اتفاقيات في مجال الصحة والنفط والغاز الطبيعي وبعض المسائل الجمركية [٣٩].

كما استمرت الحكومة السورية في توطيد علاقاتها مع ايران ، اذ قام رئيس مجلس الوزراء بزيارة الى طهران والتقى فيها مع حسن حبيبي النائب الاول لرئيس الجمهورية الاسلامية في ايران، وجرت المباحثات بين الطرفين في ٢١ تموز ٢٠٠٠م ، واتفقا على مواصلة الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية ، والتصدي للعدو الصهيوني وسياسته العدوانية التوسعية ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية من اجل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس . واتفق الطرفان على تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات واقامة تعاون اوسع بينهما [٤٠] .

وفي المجال الدولي استمرت سورية في تطوير علاقاتها الخارجية، لاسيما مع الدول الاسلامية من خلال توسيع آفاق التعاون معها في مختلف المجالات ، وكان لها حضور واضح ومميز في المؤتمرات الاسلامية ، وواصلت دعمها لمنظمة المؤتمر الاسلامي لاداء دورها الفاعل في خدمة قضايا العالم الاسلامي ، وابدت استعدادها بتنفيذ المقررات التي صدرت منها ، لاسيما المقررات التي أُعلنت في البيان الختامي لاجتماعات الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الاسلامي ، والذي أُعلن فيه التضامن مع الشعب الفلسطيني من اجل استرداد حقوقه الوطنية كاملة ، وان السلام العادل والشامل لن يتحقق الاَ بتنفيذ جميع قرارات المنظمة الدولية الخاصة بفلسطين والقدس والجولان حتى حدود الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧م[٤١].

كما واصلت سورية نشاطاتها المميزة ودورها الفاعل في دعم حركة عدم الانحياز بهدف تعزيز منطلقاتها وتوحيد مواقفها والعمل على زيادة فعاليتها على الساحة الدولية ، وزيادة قدرتها

لتطوير هيكليتها وتكييف اساليبه مع حقائق الوضع الدولي الجديد كي تظل نصيرا قويا لشعوب العالم الثالث ومدافعا عن قضاياه العادلة والمشروعة [٤٢].

كذلك قطعت سورية شوطا كبيرا في تطوير علاقاتها مع الدول الاوربية ، والتي جاءت ضمن الشراكة السورية – الاوربية ، اذ سعت دول اوربا الى دفع سورية برفق للقيام بالاصلاح عن طريق تقديم مساعدة فنية واقتصادية لها . وقام الاتحاد الاوربي بشكل خاص بالتفاوض حول معاهدة ارتباط سورية تستند الى بنود سياسية واقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية [٤٣]، وتسهم في التأثير المتبادل لامن المنطقتين العربية والاوربية وتنامي المصالح المشتركة بينهما وفق مبدأ القانون الدولي ، فضلا عن ذلك عملت سرية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الصديقة وتنشيطها في مختلف المجالات انطلاقا من الصداقة التقليدية بين سورية وشعوب هذه البلدان التي تعد اساسا يساعد على تطوير واستمرار التعاون في جميع الميادين عملا بمبدأ المصالح المشتركة والاحترام المتبادل ، واكدت سورية التزامها بصورة مستمرة بميثاق الامم المتحدة وقراراتها وهي تطالب بتعزيز دور المنظمة الدولية لاعادة صياغة علاقات دولية اكثر ديمقراطية وتوازنا ، وتعمل على احلال الامن والاستقرار والازدهار في العالم عن طريق التعاون مع اعضاء مجلس الامن واعضاء الجمعية العامة للامم المتحدة [٤٤] .

**المبحث الثالث / السياسة الاقتصادية:**

**أولًا: السياسة الاقتصادية الداخلية :**

عملت سورية على متابعة دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحل المسائل المتعلقة بالمجالات الزراعية والصناعية والخدمية والادارية والمالية والاستمرار في مراجعة اوضاع المؤسسات والشركات في القطاع العام الاقتصادي والخدمي وتطوير آليات التجارة الخارجية والداخلية ، وتحقيق التوازنات المالية والاقتصادية وفق دراسات دقيقة واستشراف الآفاق الاستثمارية لموارد سورية وامكاناتها ومتابعة عملية التطوير في المجالات التشريعية والقانونية والتنظيمية [٤٥] ، فضلا عن مجالات عدة سعت الحكومة الى تنفيذ برنامجها الحكومي لغرض تحقيق الاهداف التي رسمتها منذ توليها مقاليد الامور ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا تشكلت بموجبه اللجنة الاقتصادية برئاسة خالد رعد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية عدد من الوزراء وعضوا ممثلا عن الاتحاد العام لنقابات العمال [٤٦]. وفي هذا الصدد تطرق محمد مصطفى ميرو رئيس

مجلس الوزراء الى طبيعة الظروف الاقتصادية ومتطلباتها قائلا " **ان من اهم سمات المرحلة الاقتصادية المعاصرة في العالم والتي تتجلى بصورة واضحة لدى كل بلد يسعى الى اكتساب ايجابياتها هو صنع القدرة على التطور ، واذا كان استخلاص الافكار التي تكون مطلوبة قبل غيرها من الواقع الذي يراد تطويره او تغييره امرا غير سهل فأن ربط هذه الافكار برؤية تتحرى لكل فكرة موقعها على خارطة العمل السياسي والاقتصادي يبدوا ايضا غير سهل ، لان الفكر استجابة لفعل يستدعيه ولان الفعل نتيجة لفكر يقتضيه**" [٤٧] . وضمن هذا السياق اعطى محمد مصطفى ميرو ايضا صورة عن مميزات المرحلة الماضية من حياة البلاد ومتطلبات المرحلة المعاصرة قائلا" **ان المنجزات التي تحققت منذ الحركة التصحيحية والتي اقيمت خلالها بنية تحتية اقتصادية واسعة ينهض عليها بنيان صناعي زراعي خدمي شامل والتي تتميز من ناحي اخرى بالتطلع البعيد المدى الوثيق الصلة بالعصر والتي ارست سورية على قواعد راسخة تتمثل في الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي والنهج التعددي الذي نظم الحياة السياسية تنظيما ديمقراطيا شعبيا ، ونظم الحياة الاقتصادية تنظيما قطاعيا تتكامل من خلاله فعاليات القطاعات العام والخاص والمشترك والتعاوني**"[٤٨].

اتجهت الحكومة الى وضع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عن طريق بناء وتفعيل مناخ الاستثمار وتشجيعه وتطوير السياسيات الاستثمارية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتعزيز مناخ الاستثمار ( المدن والمناطق الصناعية ، والمصارف ، واسواق الاوراق المالية والطرق والخدمات الاخرى ، والموانئ ، والمطارات ، والاصلاح المالي والضريبي )" ، وتعزيز التعددية وتحفيز القطاعات المختلفة للنهوض بأدوارها التنموية [٤٩] . وفي المجال الصناعي أقر مجلس الوزراء المبادئ الخاصة بادارة القطاع الصناعي ، فعملت الحكومة على اقرار برنامج لدمج الشركات العامة الصناعية بالترابط مع اصلاحها واعادة هيكليتها وتطوير ادارتها وتدوير القوى العاملة الفائضة واعادة تأهيلها وفقا لمتطلبات تطوير القطاع العام الصناعي ، وتطبيق مبدأ الادارة الاقتصادية والاستقلال المالي والاداري واخضاع الشركات والمؤسسات الصناعية لقانون التجارة من خلال تحديد سياسات التسعير والاستخدام والاجور ، فضلا عن ادخال تقنيات جديدة في الشركات العامة الصناعية والعمل على اقامة صناعات جديدة يتحقق بها التكامل الرئيس في الفروع الصناعية ورفع القيمة المضافة في عملياتها الانتاجية . وسعت الحكومة ايضا الى تنمية الموارد البشرية ومتابعة تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام الصناعي في ميادين التخطيط

والتكنولوجيا والادارة والتسويق والتصدير بما يرفع من كفاءاتهم وقدراتهم على مواكبة التطورات وتنفيذ المهام التي تتطلبها عملية تحديث وتطوير هذا القطاع بشكل مستمر[٥٠] .

كذلك اتجهت سورية الى دعم القطاع الخاص الصناعي وحددت اولويات دعمه وتعزيز مكانته باستثمارات جديدة وتحقيق التكامل الرئيسي ودمجه في التوسع الاستثماري والتكنولوجي وازالة المعوقات الادارية والفنية امام نشاطه ، فضلا عن زيادة الروابط بين صناعات القطاع الخاص وبين الصناعات الاخرى التابعة للقطاع العام الصناعي وذلك عن طريق تحقيق اعلى درجات التنسيق بين الجهات العامة المعنية والفعاليات الصناعية الخاصة [٥١].

ومن جانب آخر قامت سورية بأجراء اصلاحات عدة في مجال النظام المالي والمصرفي والنقدي ، منها قيام مجلس الوزراء بأقرار مشروع القانون المتضمن جواز تأسيس مصارف خاصة ومشتركة تمارس نشاطاتها بأشراف ومراقبة مصرف سورية المركزي [٥٢]، بعد ان كانت المصارف القطاعية الاساسية تحكم بالنشاط المصرفي داخل البلد [٥٣] ، فصدر القانون رقم (٢٣) في آذار ٢٠٠٢ الذي سمح بقيام مجلس النقد والقروض للمراقبة والاشراف على المصارف الخاصة ، وخطوة نحو تشجيع الاستثمارات ، فضلا عن صدور قانون السرية المصرفية . فتقدمت مصارف وشركات مالية من لبنان ودول الخليج بطلبات لافتتاح فروع لها ، ثم تحسَن القطاع المصرفي بترخيص خمسة مصارف خاصة عام ٢٠٠٣م كشراكة سوريا (٥٠%) ولبنانية – سعودية ، وغيرها[٥٤].

كما وجه مجلس الوزراء الى تطوير عمل المصارف وتبسيط اجراءات التعامل وتسريعها وصياغة رؤية شاملة وموحدة للسياسات المصرفية ، والحد من القروض الوهمية ، فضلا عن التأكيد على اهمية رسم سياسات مالية واضحة ترتبط بالسياسات الاقتصادية ، وتكون في خدمتها وذلك عن طريق عمل مؤسساتي منظم يفعل دور مجالس الادارات في اتخاذ الاجراءات التي تجسد السياسات المقررة بمرونة وحرية ، والى ضرورة مشاركة الخبراء المختصين في عضوية مجالس هذه الادارات [٥٥] . كما جرى التأكيد على اعادة النظر بخطط التسليف وتعديل نظم العمليات في المصارف بما يتوافق مع الواقع ، فضلا عن التأكيد على موضوع التأهيل والتدريب وعدم تعيين غير المؤهلين للعمل في المصارف [٥٦].

وفي خطوة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية اصدرت رئاسة الجمهورية مرسوم حول تداول العملات والمعادن الثمينة وادخال واخراج العملات السورية والاجنبية وجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة والتعامل بها وتداولهما وفق انظمة القطع والقرارات الصادرة ، وتكمن اهمية هذا المرسوم في انه الغى المحاكم الاقتصادية واجراءاتها القاسية لتحل محلها المحاكم العادية ، وفسح المجال الواسع امام المصارف الخاصة لتعمل دون تردد ، فضلا عن تعزيز ثقة الدول والشركات والتجمعات الاقتصادية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالاقتصاد الوطني السوري ومسيرته الاصلاحية– التنموية الشاملة [٥٧] .

من جانب آخر اكد مجلس الوزراء على اهمية المشاريع الاستثمارية والتنموية ووضعها في الخدمة العامة وفق المعايير والشروط الفنية والمالية والمدة الزمنية المحددة لانجازها [٥٨] ، ووجهت الحكومة اهتمامها باستثمار النفط والغاز وزيادة انتاجه وتطوير القدرة الاستخراجية ، ودعم الشركة السورية للنفط ومتابعة عمليات التنقيب وتطور الانتاج في اطار عقود الخدمة والمشاركة بين الشركة الوطنية وشركات التنقيب لرفع معدلات الاستثمار والانتاج ورفع طاقة التصدير في مجال النفط بما يلبي حاجات التنمية الوطنية [٥٩] .كما دعت الحكومة الشركات الدولية المهتمة الى المشاركة في مشاريع تطوير واستثمار الغاز في سورية ، اذ بلغ عدد المشاركين الى (١٥٠) مشاركا يمثلون ٥٠ شركة عالمية وحوالي (٢٥) دولة فضلا عن (٢٠) منظمة عالمية اقتصادية ذات العلاقة بشؤون النفط والغاز . ومما يشجع على نجاح فرص الاستثمار للنفط والغاز عوامل مهمة في البرنامج الحكومي وهي الاستقرار والامن وتطوير القوانين والاعفاءات الضريبية [٦٠].

اما في مجال الزراعة والري والاصلاح الزراعي فقد تركزت سياسة الحكومة في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية المتوفرة واستثمارها الاستثمار الامثل عن طريق زيادة مساحة الاراضي المستصلحة سنويا وحماية التربية الزراعية من التلوث بالاستخدام المتوازن للاسمدة وزيادة استخدام التسميد العضوي ، وتشجيع التحول الى الزراعة العضوية والتقليل من استخدام المبيدات الزراعية ، وكذلك الاستغلال الامثل للموارد المائية وتطبيق الادارة المتكاملة في عمليات الري والتوسع في اعتماد الري التكميلي وترشيد استثمار المياه واستخدام طرق الري الحديثة ، ووضع الخطة الزراعية حسب المتجدد المائي لكل منطقة ، فضلا عن المحافظة على الغابات الطبيعية وزيادة مساحة الغابات الاصطناعية ومتابعة برامج التشجير في البيئات المناسبة ومنع التجاوز على الاراضي [٦١]. كما اكدت الحكومة على اهمية التقيد بالخطط الزراعية والالتزام بالمساحات

المقررة والاصناف والمحاصيل الزراعية المحددة ، وتطوير وتحديث وسائل الري واساليبها وضرورة توفر الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند التخطيط او التنفيذ لمشروعات استصلاح الاراضي وشبكات الري ومنظومات الصرف في المحافظات السورية بما يسهم في زيادة الانتاج ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة التي تشهدها سورية[٦٢]. ومما يدعم النشاطات الزراعية توجه الحكومة الى تطوير البحوث العلمية وتجهيز المختبرات بالتقنيات الحديثة وتطوير تقنيات انتاج البذور وزيادة الانتاجية في وحدة المساحة وتطوير بحوث الانتاج الحيواني[٦٣].

وفي مجال التجارة والتموين اقدمت الحكومة على تحسين وتطوير الاداء الاداري والاقتصادي لوزارة التموين والمؤسسات والشركات التابعة لها ورفع كفاءة واداء الاطر القيادية والادارية وتحديث ادوات الادارة ووسائلها ، والاستمرار في تحقيق الامن الغذائي والاحتفاظ بالاحتياطي الكافي من السلع الاستهلاكية الرئيسية ، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في كل مراحل الانتاج والتسويق والادارة ، والتوسع في اقامة الطاقات التخزينية الفنية سواء في الصوامع والمستودعات الفنية النظامية ، وكذلك دعم وتشجيع المخترعين الوطنيين وحماية مخترعاتهم وترسيخ مفهوم حماية الملكيات الفكرية والصناعية والتجارية ، فضلا عن دعم وانشاء جمعيات حماية المستهلك [٦٤] .

اما في مجال الطاقة والنقل والاتصالات فقد سعت الدولة الى تأمين الطاقة الكهربائية ومواكبة الزيادة في الطلب على الكهرباء عن طريق انشاء واقامة محطات توليد كهربائية جديدة واقامة خطوط لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية . وخلال زيارة محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء الى مدينة حماه لمناسبة افتتاح محطة توليد الزارة الحرارية وبرفقة وزير الكهرباء ، اعلن الاخير ان سورية قطعت شوطا كبيرا في جهودها من اجل زيادة قدرة محطات التوليد الكهربائية ، واشار ايضا الى التطور الذي شهده قطاع الكهرباء ، اذ كان الاستهلاك السنوي سنة ١٩٧٠م (٧٧٧) مليون كيلو واط ساعي ، في حين توقع وزير الكهرباء ان يصل الاستهلاك زهاء (٢٤) مليار كيلو واط ساعي [٦٥].فضلا عن ذلك عملت على متابعة مشاريع انارة القرى والمزارع وانجاز مشاريع الانارة حتى سنة ٢٠٠٥م ، ومتابعة البرامج الخاصة باستخدام الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية والرياضية ، وترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية [٦٦].

بذلت الدولة جهود كبيرة بهدف تحسين واقع العمل في المرافئ السورية وتبسيط الاجراءات للحد من الروتين والبيروقراطية وتقديم الخدمات اللازمة من خلال اعتماد مايسمى الصالة الموحدة

والتعاون مع الجهات المعنية كافة من اجل مواكبة التطورات التي حصلت في مجال النقل وتبسيط العمليات ، واعتماد التعرفة المتناسقة وتعديل الاجراءات الجمركية وقانون الجمارك واتمتة العمل في مديريات الجمارك ووزارة النقل والجهات التابعة لها مثل الجهات العاملة في المرافئ وتحسين اداء العاملين عن طريق القيام بعمليات التأهيل والتدريب ، فضلا عن تعديل ومراجعة القوانين بهدف تبسيط الاجراءات . واشار الى اهتمام الدولة وتحسين واقع قطاع النقل واستثمار الامكانات المتوفرة لتطوير وتوفير الوقت والجهد والمال، وانجاز الاعمال المطلوبة [٦٧] كتطوير شبكات الطرق الرئيسية وتحسين شروط السلامة في الطرق واعادة تأهيل بعض اجزائها . كذلك سعت الدولة الى اعادة هيكلة قطاع الاتصالات بما يتوافق مع التطور التقني في الاتصالات والمعلومات وفي ضوء التوجهات الحديثة لسوق الاتصالات والمنافسة العالمية ، فضلا عن قيامها بتعميم خدمات الانترنت على مجمل شرائح المجتمع ، ونقل وتطوير تقنية المعلومات ، ووضع سياسة تطوير منظومات المعلومات وشبكاتها والاشراف على نشأتها وتحديثها والاسهام في نشر المعلوماتية في الدولة [٦٨] . ولتعزيز هذا الجانب شاركت سوريا في اجتماع وزراء الاتصالات في مؤتمر قمة جنيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر ممثلها وزير الاتصالات ، وركز المؤتمر على تطوير القدرات ومحاولة تقليص الفجوة الحاصلة في هذا الجانب بين سوريا ودول العالم المتطورة[٦٩] .

من جانب آخر بذلت سورية جهودا كبيرة لغرض انهاء مشكلة البطالة ، فقد وضعت في كانون الثاني ٢٠٠١م مشروعا لانشاء البرنامج القومي لمكافحة البطالة والذي يهدف الى تعميم وتمويل مجموعة من الانشطة الانتاجية التي يتم تنفيذها لمدة خمس سنوات وتؤدي الى خلق فرص للاستخدام وذلك لاستيعاب العاطلين عن العمل ، وكذلك الداخلين الجدد في سوق العمل . وتشمل نشاطات البرنامج مجموعة من البرامج يتم تنفيذها على مستوى المحافظات وتشمل المشروعات الانتاجية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات اضافية وفقا لخصوصية كل محافظة ، فضلا عن مشروعات الاشغال العامة والمشاريع الاستثمارية التي تمولها الدولة والمشروعات الموجهة للمرأة والشباب بصفة خاصة [٧٠] . على الرغم من ذلك فأن مشكلة البطالة ظلت قائمة لاسيما ان نسبة البطالة للفئة العمرية مابين (١٥-٦٤) سنة خلال السنة ٢٠٠٢م بلغت (١١.٧) [٧١] ، علما ان عدد السكان في سورية في تموز سنة ٢٠٠٢م ، بلغ (١٧,١٥٥,٨١٤) نسمة [٧٢] .

**ثانيا: السياسة الاقتصادية الخارجية:**

استمرت سوريا في توطيد علاقاتها الاقتصادية في المجالين العربي والدولي .ففي المجال العربي شهدت العلاقات الاقتصادية السورية –اللبنانية تطورا واضحا ومميزا سعى فيها البلدان لتحقيق المصالح المشتركة ، وفي هذا الصدد اشاد رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية بالخطوات الاقتصادية التي شهدتها سورية بالانفتاح في المجالات الاقتصادية كافة ، والذي انعكس على طبيعة العلاقات بين البلدين (٧٣) . كما اكد محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء على تعزيز علاقات التعاون وتطويرها في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية ، جاء ذلك في لقاء مع وزير الصناعة اللبناني في دمشق في شباط ٢٠٠١م (٧٤) ، وصرح قائلا ( ان موقفنا واحد وهدفنا تطوير العلاقات الاقتصادية ، وان تعاوننا الاخوي الطريق الى مستقبل افضل) (٧٥) . وقد شمل التعاون بين البلدين في مجالات قطاع النقل (٧٦) والنفط والغاز واتخاذ الاجراءات بتوسيع الاستيراد من لبنان(٧٧) . ، فضلا عن انضمام سوريا الى مشروع الربط الكهربائي مع لبنان والاردن والعراق(٧٨) .وفي مجال السياحة انشأت سورية شركة الشام للفنادق ، ووضعت خطة للتوسيع بمنشآتها ونشاطاتها لتشمل لبنان والاردن والعراق ايضا (٧٩).

كما اقر مجلس الوزراء السوري مشروع قانون حول تصديق اتفاقية في مجال الصحة الحيوانية والحجر الصحي البيطري والصيغة الموحدة لاستيراد وتداول ومراقبة المبيدات الزراعية بين سورية ولبنان والتعاون في حماية الثروة الحيوانية ، فضلا عن ذلك فقد اقر المجلس مشروع قانون تضمن تصديق اتفاق التعاون التجاري البحري بين سوريا والعراق (٨٠) ، وكذلك تم بالاتفاق بين الطرفين في بروتوكول تنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة ، فضلا عن التعاون المشترك في ميادين الصناعة والري والزراعة والنقل والاتصالات والكهرباء والطاقة وتسهيل الاجراءات امام رجال الاعمال (٨١) .

كما شكل النفط مورد سورية الطبيعي الرئيسي وساهم بنسبة ٦٠–٧٠ بالمئة من اسعار النفط المرتفعة بعد السنة٢٠٠٠م ، واسهم تصدير النفط من العراق عبر الاراضي السورية في انقاذ الوضع لدى الاخيرة مرحليا ، والذي بلغ نحو( ٢٠٠–٤٠٠) الف برميل يوميا وبأسعار دون السوق استعملتها سورية للاستهلاك المحلي ، واستفادت سورية من عمليات تهريب النفط العراقي عبر اراضيها بدءً من السنة ٢٠٠٠م حتى قيام الجيش الاميركي بأغلاق الحدود في السنة ذاتها .وجرى

ايضا قيام سورية باطلاق خط جوي مباشر الى العراق وخط سكة حديدية ومؤسسة استثمار مشتركة[٨٢] .

اقامت سورية ايضا علاقات تعاون في جوانب عديدة من المجالات الاقتصادية مع الاردن ، لاسيما في مجال السياحة [٨٣] ، وابرام الاتفاق للجمعية العمومية للشركة السورية – الاردنية للنقل البري[٨٤] ، وعززت سورية علاقاتها وتعاونها في هذا الجانب ، لاسيما بعد لقاء محمد مصطفى ميرو مع وزير النقل الاردني في دمشق في تموز ٢٠٠١م [٨٥] . وتشكلت لجنة مشتركة بين البلدين للكشف على المواقع المزروعة على جانبي نهر اليرموك وتحديد المساحات المخالفة للاتفاقية الموقعة وتدوين محضر مشترك بهذا الشأن للعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة [٨٦]. وبهدف تعزيز العلاقات وسبل التعاون بين البلدين قام الرئيس بشار الاسد بزيارة الى الاردن في تشرين الاول ٢٠٠١م وبرفقة محمد مصفى ميرو والتقى مع عبد الله الثاني ملك الاردن ، وجرى التباحث بين الطرفين في المجالات كافة ضمن منهاج عمل اللجنة العليا السورية – الاردنية [٨٧]. واختتمت اللجنة اعمالها بتوقيع اتفاق تعاون [٨٨] ، الذي شمل مجالات الصناعة والزراعة والمياه والنقل والكهرباء والصحة وزيادة التبادل التجاري كما شمل الاتفاق التعاون في مجالات اخرى[٨٩] .

كما جرى لقاء بين محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء مع عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء المصري في دمشق في تشرين الاول ٢٠٠٠م ، وتم فيها توقيع بروتوكول للتعاون بين البلدين[٩٠]، والتقى الطرفان ايضا في القاهرة بعد الزيارة التي قام بها محمد مصطفى الى مصر في كانون الثاني ٢٠٠١م ، وتم الاتفاق على نقل الغاز الطبيعي المصري لسورية ليصل الى ميادين زراعية وكهربائية ومجالات تكنولوجية مختلفة، وعدت هذه الخطوة كجزء من العمل العربي المشترك في مجال التكامل الاقتصادي [٩١].

استكمالا لهذه الجهود اكد محمد مصطفى ميرو ان الحاجة الى العمل على تنظيم جميع اشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين سورية والبلدان العربية ، ولتحقيق هذا الغرض تم تشكيل لجان عليا مشتركة بين سورية وبين معظم الدول العربية تعقد اجتماعاتها في كل سنة . وعبَر رئيس الوزراء السوري عن ارتياحه للنتائج المتحققة على صعيد التعاون مع دول الخليج العربي والتي تؤدي الى تجسيد المصلحة المشتركة بينها وبين سوريا موضحا اتفاقات التعاون المبرمة مع دول الخليج [٩٢]. وتعد بلاد اليمن من البلدان العربية التي عملت سورية على توطيد العلاقة معها في شتى المجالات ، وفي تموز سنة ٢٠٠١م زارها رئيس مجلس الوزراء السوري

ليرأس فيها اللجنة العليا السورية اليمنية ، وصرح فيها قائلا ( بأننا مطالبون بتحقيق التكامل الاقتصادي)[٩٣]، واكد ايضا على تعزيز العلاقات بين البلدين[٩٤] . واختتمت اللجنة اعمالها وجرى التوقيع على اتفاقيات التعاون في المجلات الجمركية وتجنب الازدواج الضريبي ، والطرق والاشغال ، والتعمير ، والاتصالات والبريد والنقل ، والزراعة ، والاستثمار ، والصحة ، والاسكان[٩٥] ، كذلك حرصت الحكومة السورية على اقامة العلاقات مع السودان وجنوب افريقيا[٩٦] .

اما على المستوى الدولي فقد عززت سورية نشاطاتها الاقتصادية عن طريق تطوير علاقاتها مع الاتحاد الاوربي ، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون في مختلف المجالات بين الطرفين . ففي شباط ٢٠٠١م منح البنك الاوربي للاستثمار القطاع الكهربائي في سورية قرضا بقيمة (١١٥) مليون يورو ، وتمثل هه الخطوة فرصة جادة لدعم قطاع الكهرباء في سورية من اجل تحسين الاداء الاقتصادي[٩٧]، وبهدف مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في الدول الاوربية قام الرئيس بشار الاسد بزيارة الى مدينة برلين والتقى فيها الرئيس الالماني يوهانس راو Johannes Rau ، وكذلك التقى بكبار الصناعيين واصحاب الشركات الكبيرة ، وركزت المباحثات على تعميق الشراكة بين البلدين ومواكبة عملية التطوير والتحديث في سورية ، وتم توقيع اتفاق التعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية واتحاد غرف التجارة والصناعة الالمانية[٩٨].

كما جرت المفاوضات في مجال الشراكة السورية الاوربية في بروكسل ، ترأس اللجنة السورية عصام الزعيم وزير الدولة لشؤون التخطيط رئيس اللجنة الوطنية ، وكاثرين داي نائب المدير العام للعلاقات الخارجية في المفوضية الاوربية ، وتم الاتفاق على مسألتي تحرير التبادل التجاري والزراعي وتبادل السلع الصناعية والمسائل السياسية [٩٩]. وفي هذا السياق استقبل الرئيس بشار الاسد في دمشق رومانو برودي Romano Brodi رئيس المفوضية الاوربية وبحضور محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء ، وفيه اكد رومانو برودي على تأييد دول الاتحاد الاوربي التام لمسيرة سورية في التحديث والتطوير والاصلاح الاقتصادي والاداري .كما اكد ايضا على استعداد الاتحاد الاوربي لتعزيز التعاون مع سورية في اطار سياسة شرق اوسطية اوسع ، وسعي الاتحاد الاوربي الى اجراء جولة جديدة للمفاوضة بحلول صيف سنة ٢٠٠١م بخصوص اتفاقية الشراكة مع سورية . وتم التوقيع خلال هذه الزيارة على اربع اتفاقات لتمويل مشاريع خلال هذه الزيارة على اربع اتفاقيات لتمويل مشاريع فنية بمبلغ (٣٨) مليون يورو[١٠٠]، فعملت سوريا على

تصدير السلع والمنتجات الى الاتحاد الاوربي ، وبلغت قيمة وارداتها لسنة ٢٠٠٣م الى (١٠٤٦) مليون دولار ، ومع اوربا بلغت (٢١٦٨) مليون دولار. اما قيمة الصادرات فقد بلغت في السنة ذاتها الى الاتحاد الاوربي الى ( ٣٤٨٥) مليون دولار ، مع اوربا بلغت ( ٣٦٤١) مليون دولار ، علما أن النفط لايدخل ضمن الصادرات والواردات التي اشرنا اليها[١٠١].وتعد اوربا هي السوق الرئيس للصادرات النفطية السورية الخارجية التي بلغت بنسبة (٦١,٧%) معظمها مشتقات نفطية[١٠٢].

كذلك عملت سورية على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين ، والذي شمل مختلف المجالات، اذ قام الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintaw بزيارة الى دمشق في كانون الثاني ٢٠٠١م ، وعدت هذه المناسبة فرصة لتعزيز العلاقات بين الطرفين وتنميتها واتساع آفاقها في المجالات كافة السياسية منها والاقتصادية والتجارية والعلمية[١٠٣].

واستمرت سورية ايضا في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الروسي ، لاسيما بعد اللقاء الذي جرى في دمشق بين محمد مصطفى ميرو مع فالنتين كوبتسوف Valentin Kuptsov النائب الاول لرئيس اللجنة المركزية للحزي الشيوعي الروسي في كانون الاول ٢٠٠٢م ، واتفق الطرفان على التعاون بين البلدين في مختلف الميادين عن طريق تفعيل الاتفاقيات المبرمة ، وتوقيع اتفاقيات جديدة تسهم في زيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الجمركي ومنع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات وتوسيع قاعدة التعاون بين الشركات العامة والخاصة في البلدين واقامة مجلس مشترك لرجال الاعمال ، وتقديم التسهيلات اللازمة واقامة المعارض الاقتصادية والتجارية المشتركة[١٠٤].

كذلك عملت سورية في توطيد علاقاتها مع الكثير من دول العالم لغرض مواكبة التطور الاقتصادي والتعاون معها في مختلف المجالات ، شملت الولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا ، وفرنسا، ودول شرق آسيا ، والبرازيل ، واسبانيا ، وايطاليا، والمكسيك، والنمسا ، وجنوب افريقيا ، وغيرها[١٠٥].

**المبحث الرابع – السياسة الاجتماعية:**

**أولًا: التعليم :**

ابدت سورية اهتمامها في مجال التربية والتعليم العالي ، واجرت بحثا شاملا لمختلف القضايا التربوية والتعليمية في اطار الخطة الوطنية لتطوير التعليم ،وتابعت واقع التعليم المهني والفني ومدى تثبيته للاحتياجات المتنامية المحققة خلال مسيرته ومدى تطابقها مع الاهداف المنشودة

منه، وكذلك الصعوبات القائمة والمقترحات المقدمة لتطويرها والارتقاء بها وزيادة اسهام التعليم في توفير متطلبات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من العمال المهنيين والفنيين[١٠٦]. كما ناقشت الحكومة واقع الابنية المدرسية ومدى كفايتها لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة ، ولسير العملية التربوية ، وكذلك خطط التطوير المقررة تنفيذها والنتائج المحققة ، وجرى بحث الكتاب المدرسي وسير العمل في مؤسسة الكتب والمطبوعات المدرسية ومستلزمات تامين الكتب المدرسية بالاعداد المطلوبة ، وبحثت الحكومة واقع تعليم اللغات الاجنبية في مختلف المراحل التعليمية وسبل النهوض بهذا الواقع وتطوره باستمرار ، وكذلك اوضاع المناهج التربوية والتعليمية وانظمة الامتحانات ، فضلا عن بحث مسألة توفير مستلزمات التطوير والتحديث ، وعمليات تأهيل وتدريب الملاكات التربوية والتعليمية .وبيَن رئيس مجلس الوزراء على ان الكثير من الجهود التي بدأت يضيع القسم الكبير منها نتيجة عدم وضع منهاج عمل لها وعدم مواجهة المشكلات التعليمية سواء كان في التعليم ما قبل الابتدائي او الابتدائي او التعليم الاعدادي والثانوي والمهني والفني او في التعليم مابعد المرحلة الثانوية .، ورأى بأن الامران متلازمان كل منهما مرتبط بالآخر[١٠٧].

نتيجة لتوجهات الدولة في الاهتمام بالجانب التعليمي ازدادت اعداد الطلبة في المدارس والجامعات، ففي المدارس الابتدائية بلغ مجموع الطلبة فيها لسنة ١٩٩٩– ٢٠٠٠م الى( ٠٢,٧٧٤,٩٢٢) طالب وطالبة ، شكلت فيها نسبة الطالبات (٤٧,٠%)، وبلغ مجموع المدرسين والمدرسات (١١١٩٨٣) ، شكلت فيها نسبة المدرسات (٦٧,٨%) . وفي السنة الدراسية ٢٠٠٠– ٢٠٠١م بلغ مجموع الطلبة (٢,٨٣٥,٠٢٣).

شكلت نسبة الطالبات فيها (٤٧,٢%) ، وبلغ مجموع المدرسين والمدرسات (١١٧٥٤٠) ، شكلت نسبة المدرسات فيه (٦٧,٦%) ، وفي السنة الدراسية ٢٠٠١–٢٠٠٢م بلغ مجموع الطلبة (٠٢,٩٠٤,٥٦٩) ، شكلت نسبة الطالبات فيها (٤٧,٢) ، وبلغ مجموع المدرسين (١١٤٦٧٦) ، بلغت نسبة المدرسات فيها (٦٩,٠%) ، وفي السنة الدراسية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م بلغ مجموع الطلبة (٢,١٤٩,٤٧٤) طالب وطالبة ، شكلت نسبة الطالبات فيها (٤٧,٥% ) ، وبلغ مجموع المدرسين (١٢٠٨٨٤) [١٠٨].

اما التعليم الثانوي فقد بلغت اعداد الطلبة في كافة ( البرامج العامة والبرامج التقنية والمهنية ) للسنة ٢٠٠٠م الى (١٠٦٩٠٤٠) طالب وطالبة ، شكلت نسبة الطالبات فيها ( ٤٦,٩%) ، وبلغ مجموع المدرسين (٦٠٥٨٢) ، وفي السنة ٢٠٠١م بلغ مجموع الطلبة (١١١٢٤٧٥٢) ، شكلت نسبة الطالبات فيها (٤٦,٤%) ، وبلغ مجموع المدرسين (٦٢٥٩٢) شكلت نسبة المدرسات فيه

(٥١,٢%)، وفي سنة ٢٠٠٢م بلغ مجموع الطلبة (١١٨٢٤٢٤) طالب وطالبة ، شكلت نسبة الطالبات فيه (٤٦,٦) ، وبلغ مجموع المدرسين (٦٥٢١٨) ، شكلت نسبة المدرسات فيه (٥١,٣%) ، وفي السنة ٢٠٠٣م بلغ مجموع الطلبة (٢١١٩٦٩٠) ، شكلت نسبة الطالبات فيه (٤٧,١%)[١٠٩].

من جانب آخر قامت وزارة التربية باجراء عدة تعديلات في عدد من كتب التعليم المهني ودور المعلمين ومعاهد اعداد المدرسين ، اذ يتم تدريسها مع بداية السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢م[١١٠].

كما اتجهت الحكومة ايضا الى الاهتمام بتدريب الطلبة من اجل تطوير الاقتصاد وادخال وحدات التلمذة الصناعية على نظام التدريب في سورية . وفي هذا المجال اقامت مؤسسة التدريب الاوربية وكالة الاتحاد الاوربي بالتعاون مع وزارة التربية والغرفة الصناعية بدمشق ندوة في ٣ شباط ٢٠٠٢م حضرها محمد مصطفى ميرو ، واصدر الاخير توجيهات الى وزارة التربية لغرض اعتماد مشروع التعليم المزدوج او التلمذة الصناعية ، وعدها الطريق الذي يمكن عن طرقه سد الفجوة بين التعليم المهني النظري والممارسة العملية له في سوق العمل ، ويزود الدارسين في المدارس المهنية والمعاهد بالمهارات العملية في مجال تخصصهم وبالمهارات الحياتية بالتنسيق مع ارباب الشركات والمتخصصين في المصانع والشركات وبالخبرات العملية[١١١].

كما عملت وزارة التربية على تطبيق قرارها المتضمن تعديل معايير الخريطة المدرسية في مدارس الصفوف المجمعة ، وبينت عن طريقها انه يتم تطبيق المعايير التربوية الخاصة بالارياف بأن تُنشأ مدرسة للتعليم الاساسي اذا توافرت فيها عشرة تلاميذ كحد ادنى بمستوى تعليمي واحد او اكثر على ان لاتوجد في الجوار مدرسة اخرى يقل بعدها عن (٢) كيلو متر . واكدت وزارة التربية على تطبيقها ابتداءً من الفصل الدراسي الثاني للسنة الدراسية ٢٠٠٢- ٢٠٠٣م . وجاءت هذه التعليمات حرصا على سير العملية التربوية في مدارس التعليم الاساسي وتعديلا لمعايير الخريطة المدرسية [١١٢].

اما التعليم الجامعي فقد بلغ مجموع الطلبة فيها لسنة ٢٠٠٠م (١٥٥,١٣٧) ، منهم (٨٧,٦٥٩) من الطلاب ، و (٦٧,٤٧٨) من الطالبات ، وفي السنة الدراسية ٢٠٠١م بلغ مجموع الطلبة (٠١٧٢,٨٥٣) ، منهم (٩٥,٠١١) طالب ، و(٧٧,٨٤٢) طالبة ، وفي السنة الدراسية ٢٠٠٢م بلغ مجموع الطلبة (١٩٠,٧٥٠) ، منهم (١٠٢,٧٤٩) طالب ، و(٨٨,٠٠١) طالبة

طالب ،. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٣م ، بلغ مجموع الطلبة (٢٠١,٦٨٩) ، منهم (١٠٦,٩٧٥) طالب ، و(٩٤٧١٤) طالبة[١١٣].

واصلت سورية اهتمامها بالجانب التعليمي في البلاد ، فقد اقر مجلس الوزراء في آب ٢٠٠٠م مشروع المرسوم الذي صدر من رئاسة الجمهورية المتضمن انشاء كليتين في مدينة دير الزور تتبعان جامعة حلب وهما كلية الآداب والعلوم الانسانية الثانية وكلية العلوم الثانية[١١٤]. وفي كانون الاول ٢٠٠٠م اصدرت رئاسة الجمهورية مرسوم يقضي بأنشاء معهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها[١١٥]. كذلك تم انشاء عدد من المعاهد الحكومية مثل المعهد العالي لادارة الاعمال في دمشق سنة ٢٠٠١م[١١٦]، والمعهد الوطني للادارة العامة في منطقة التل سنة ٢٠٠٢م ، فضلا عن انشاء عدد من الجامعات منها حكومية مثل الجامعة الافتراضية السورية في سنة ٢٠٠٢م ، وجامعات خاصة مثل الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري سنة ٢٠٠١م ، وجامعة القلمون الخاصة في ريف دمشق سنة ٢٠٠٣م ، وجامعة قرطبة الخاصة ( المأمون سابقا) في مدينة حلب سنة ٢٠٠٣م ، وجامعة الاتحاد في الرقة سنة ٢٠٠٣م[١١٧]، فضلا عن ذلك اقر مجلس الوزراء في ٢٢ نيسان ٢٠٠٣م مشروع انشاء المعهد العالي للدراسات السكانية يهدف الى اعداد الأطر البشرية الوطنية في مجال الدراسات والبحوث السكانية ، واجراء الدراسات المتعلقة بالتنمية السكانية والاسهام في نشر الوعي في مجالات علم السكان والمساعدة في تحقيق التوازن بين السياسات السكانية وسياسات التنمية الاقتصادية والخدمية والتعاون مع مراكز البحوث السكانية المحلية والعربية والدولية[١١٨] .كذلك سعى رئيس مجلس الوزراء الى تعديل قانون تنظيم الجامعات السورية ، لاسيما بعد لقائه مع نقيب المعلمين وعدد من رؤساء المكاتب الفرعية لنقابة المعلمين في جامعات دمشق ، وحلب ، وتشرين ، ورأت نقابة المعلمين ان هذه الخطوة ستؤدي الى توفير الاطار الملائم لتطوير العمل الجامعي بمستوياته وجوانبه المختلفة وتأمين احتياجات ومتطلبات ذلك التطوير بما يعزز من مكانة الجامعات ودورها في عملية التنمية والنهوض في سائر مجالات المجتمع وميادنه المختلفة[١١٩] .كما صدر المرسوم التشريعي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١م الخاص بوزارة التعليم العالي والذي تضمن تنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم مابعد المرحلة الثانوية[١٢٠]. وفي ١٠ ايلول ٢٠٠٣م اصدرت رئاسة الجمهورية مرسوم رقم (٣١٣) سمح فيه لطلاب المرحلة الجامعية الاولى وطلاب دبلوم التأهيل التربوي في جامعات الجمهورية العربية السورية الذين استنفذوا فرص التقدم للامتحان المسموح لهم من داخل الجامعة بنتيجة امتحانات الاعوام الدراسية السابقة من سنة ١٩٩٥م الى سنة ٢٠٠٣م ممن استفادوا من

دورة استثنائية سابقة او لم يستفيدوا بالتقدم الى الامتحان من خارج الجامعة الى احدى دورتي العام الدراسي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤م[١٢١]، واستكمالا للجهود التي تهدف الى توسيع دائرة القبول للاعداد المتزايدة من الطلبة في الجامعات السورية اتجهت الحكومة الى انشاء جامعة القلمون في ريف دمشق التي تعد اول جامعة خاصة[١٢٢].

كما سعت سورية الى تطوير مجال التربية والتعليم العالي من خلال الاستفادة من الخبرات العربية والدولية ، واكد رئيس مجلس الوزراء على اهمية تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات ، لاسيما العلمية والتربوية والثقافية والفكرية وتبادل الخبرات العلمية والبحثية . واشار رئيس مجلس الوزراء الى اهمية الربط بين التعليم ماقبل الجامعي والتعليم الجامعي وتأمين مستلزماته ، فضلا عن تنمية الموارد البشرية وزجها في عملية التنمية والاهتمام بالمتفوقين والمبدعين ، وابدى اهتمام الحكومة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويره وتوسيع قنواته بما يخدم عملية التنمية الشاملة[١٢٣] . كما عززت سورية علاقاتها في هذا المجال مع لبنان ومصر والامارات والسعودية وتونس والسودان ، فضلا عن العديد من دول الاتحاد الاوربي ، وايطاليا والمانيا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها[١٢٤].

**ثانيا: الجانب الصحي :**

سعت الحكومة السورية في هذا المجال لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية لابناء البلاد بين مختلف المحافظات ، والعمل على تعزيز مقومات الطب الوقائي ، وانجاز تجهيز المستشفيات من المستلزمات الضرورية ، التقنية والفنية والمعدات والوسائل الطبية ، وذلك بهدف تأمين مستلزمات العمل ووضع المستشفيات المنجزة موضع الاستثمار والخدمة[١٢٥]، وجعل مستشفيات وزارة الصحة وحدات ادارية ومالية مستقلة وفق خطة محددة . وكذلك عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي في اقامة المنشآت الصحية واعتبار القطاع الخاص مكملا للقطاع العام ، وتعزيز دور وزارة الصحة في التنمية الاجتماعية عن طريق اقامة مشاريع رائدة كالقرى الصحية ، ودعم الدراسات السكانية وتطوير مفاعيم تنظيم الاسرة وايضاح ابعادها الاجتماعية والصحية تنفيذا للسياسات السكانية ، فضلا عن قيام الحكومة بربط سياسة التعليم الطبي والصحي في جميع المؤسسات التعليمية بالحاجات الحقيقية للمجتمع ،وتأكيد دور هذه المؤسسات في التنمية الصحية والبحث العلمي[١٢٦].

وفي هذا المجال حققت سوريا انجاز آخر عن طريق انشاء عدد من المستشفيات مثل مستشفى التوليد وامراض النساء في دمشق ، ومستشفى تشرين الجامعي في اللاذقية وكلاهما أُنجز

سنة ٢٠٠٠م ، فضلا عن مستشفى الكندي الجامعي ، ومستشفى التوليد وامراض النساء وكلاهما في مدينة حلب ، وتم انجازهما سنة ٢٠٠١م، فضلا عن ذلك عملت الدولة على زيادة عدد الموظفين الى الملاك العددي لمستشفى الاسد الجامعي بدمشق بحيث اصبح العدد الاجمالي (١٥٥٦) موظف [١٢٧].

اما اعداد المختصون في مجال الصحة السورية فكان (١٤٠) طبيبا لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة من السكان في سنة ٢٠٠١م ، و(١٤٤) طبيبا لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة في سنة ٢٠٠٢م ، و(١٣٧) طبيبا لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة في سنة ٢٠٠٣م [١٢٨].

**ثالثا: الجانب الثقافي :**

تشكلت اللجنة الثقافية التي انبثقت من مجلس الوزراء بموجب القرار رقم (١٧٧٦) في ٢٧ آذار ٢٠٠٠م برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن اتحادات ومنظمات[١٢٩]، واتجهت الحكومة في هذا المجال نحو تعزيز الهوية العربية والثقافة العربية السورية ، والحفاظ على اصالتها ونشر رسالتها ، وتقديم الدعم اللازم لأوجه النشاط التي لها علاقة بالفنون التشكيلية والتطبيقية ومختلف الانشطة في مختلف الميادين الفنية . وكذلك العمل على انجاز المشاريع الاستثمارية والتوسع في استكمال مشاريع قصور الثقافة والمراكز الثقافية في عدد من المحافظات ، وتفعيل دور المديرية العامة للآثار والمتاحف واستمرار عمليات الكشف والتنقيب عن الآثار ، وحماية المواقع التاريخية وصيانتها واقامة المعارض الاثرية والتراثية لها في الخارج ، وانجاز الخطة الوطنية لمحو الامية الوظيفية الحضارية في اطار المقررات العالمية التي تهدف الى توفير التربية للجميع[١٣٠]. وكذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة في انجاز البحوث والمسوحات للمواقع الاثرية والتاريخية والتوثيق والتسجيل والارشفة والحفظ والصيانة ، وحماية الآثار الثابتة والمنقولة والوثائق التاريخية. وحرصت الحكومة على الاهتمام بثقافة الانترنت في المراكز الثقافية ، وتشجيع حركة التأليف والترجمة وزيادة عدد الكتب التي تصدرها وزارة الثقافة والعمل على رفع مستواها وزيادة تسعيرة التأليف والترجمة والنقل لتشجيع العاملين في هذه المجالات على زيادة انتاجهم وتحسينه ، فضلا عن النهوض بالحركة المسرحية والفنية ودعم الفرق الحكومية والخاصة والعمل على انشاء المسارح ودعم المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للموسيقى وتعزيز الحركة الموسيقية[١٣١].

وبهدف تشجيع الجانب الثقافي والاعلامي اصدرت الدولة قانون يسمح بأنشاء (اتحاد الناشرين) يكون مركزه دمشق ، وهو تنظيم يعمل على تحقيق اهداف عدة ، منها العمل على رفع

مستوى مهنة النشر والنهوض بها لاداء رسالتها من الناحيتين العلمية والقومية ، واصدار المطبوعات والنشرات التي تخدم اهداف الاتحاد واقامة المعارض الخاصة بالكتاب وانشاء المكتبات بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية وفق القوانين والانظمة ، وتمثيل الناشرين في المؤتمرات العربية والدولية واقامة علاقات مع الجهات المماثلة والمعنية بشؤون الكتاب عربيا ودوليا وعقد الاتفاقات لتحقيق هذه الاغراض[١٣٢].

وضمن هذا السياق اصدر مجلس الوزراء قرار وافق فيه على منح ترخيص بأصدار بعض المجلات منها مجلة شهرية تعنى بقضايا التأمين ومشكلات التنمية في العالم العربي والعالم تحمل اسم ( التأمين والتنمية) ، تصدر في دمشق باللغة العربية. [١٣٣] وكذلك منح ترخيص بأصدار صحيفة اسبوعية اعلانية تحمل اسم (الوسيلة) تصدر في دمشق باللغة العربية[١٣٤].

من جانب آخر اقامت سورية معارض ثقافية كثيرة في داخل البلاد ، وشاركت في نشاطات ثقافية دولية ايضا ، ومن المعارض التي اقيمت على المستوى المحلي افتتحت مها قنوت[١٣٥] وزيرة الثقافة السورية المعرض السابع عشر للكتاب العربي في دمشق في تشرين الاول ٢٠٠١م شاركت فيه اكثر من (٤٠٠) دار نشر عامة وخاصة من سورية ، وعدد من الدول العربية والاجنبية[١٣٦]، وزار المعرض محمد مصطفى ميرو الذي اكد فيها على اهمية ودور الكتاب في تربية الاجيال وتنشئتها وتطلعها لمواكبة التطورات العلمية والثقافية والفكرية[١٣٧]. وفي مجال الفنون التشكيلية اقيمت معارض عدة منها المعرض الفني التشكيلي السادس عشر الذي اقامته الادارة السياسية في المتحف الحربي بدمشق بمناسبة مرور (٢٨) سنة لحرب تشرين سنة ١٩٧٣ ، وافتتح المعرض بحضور مصطفى طلاس [١٣٨] نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس مجلس الوزراء ، وبعد اطلاعه على مختلف انواع الفنون التشكيلية من رسم ونحت وتصوير ضوئي وغيرها، قال فيها(ان الدور الكبير الذي يلعبه الفن التشكيلي في تخليد المعارض الوطنية التي خاضها جيشنا الباسل يؤكد الدور الهام الذي يؤديه هؤلاء الرجال الفنانون في اذكاء الروح المعنوية التي هي اهم مصادر الاعمال القتالية) [١٣٩].

وضمن هذا المجال افتتح محمد مصطفى ميرو معرض (سوريا في انظار اوربا ) الي اقامته المفوضية الاوربية والمعهد الفرنسي للدراسات العربية في مدينة حلب في ايلول ٢٠٠١م ، وقد مثلت محتويات المعرض صورا من الحياة الثقافية والسياحية والاثرية في سورية في مطلع هذا القرن مثلما شاهدها عدد من الرحالة والسواح والفنانين والباحثين والمؤرخين الذين زاروا سورية وقتذاك[١٤٠].

وفي الجانب الاعلامي قدمت الحكومة دعمها له ليؤدي عمله بوسائله المختلفة ، وتعميق رسالته الوطني وتوسيع دوره في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفاع عن حقوق الامة العربية وقضاياه المشروعة . وعملت ايضا على تطوير وتحديث وسائل واساليب العمل الاعلامي وتوفير مستلزمات ومتطلبات ذلك بما يساعد على توفير الظروف المناسبة للأداء الاعلامي ، ويؤدي الى تحقيق رسالته واهدافه المطلوبة [١٤١].

شاركت سوريا ايضا في معارض ومهرجانات ومؤتمرات عربية ودولية في مجال الثقافة والاعلام والفنون والسياحة ، منها مشاركة مجمع اللغة العربية السوري في مؤتمر المجمع السنوي في القاهرة في نيسان ٢٠٠٠م [١٤٢]، وحضور مدير المركز الثقافي في منطقة المزة بدمشق في المؤتمر الدولي السابع للكتاب الذي اقيم في العاصمة الجزائرية في ايلول ٢٠٠٠م[١٤٣]. وكذلك شاركت سورية في معارض ثقافية اقيمت في السعودية والاردن ولبنان[١٤٤]، ومشاركتها في المؤتمر العربي حول الاذاعة والتلفزيون والطفل الذي اقيم في تونس في آذار ٢٠٠٣م[١٤٥]، والمشاركة في الدورة التدريبية للمدربين الاعلاميين في مجال استخدام التقنيات الحديثة التي تقيمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية التونسية[١٤٦]، والمشاركة في الاجتماع الاول للجنة العليا لشؤون الإنتاج الاعلامي العربي في اطار اللجنة الدائمة للاعلام العربي التابعة لجامعة الدول العربية[١٤٧]. وتلبية للدعوة التي جاءت من الاتحاد الاكاديمي الدولي في مدينة بروكسل في بلجيكا شارك مجمع اللغة العربية السوري في اجتماعات الجمعية العامة التابعة للاتحاد الاكاديمي الدولي في دورته الرابعة الذي اقيم في حزيران ٢٠٠٠م[١٤٨]. كما شاركت سوريا ايضا في مهرجان بيونغ يانغ السينمائي لدول عدم الانحياز الذي اقيم في جمهورية كوريا الشمالية في ايلول ٢٠٠٠م ، مثلت سوريا في هذا المهرجان مها قنوت وزيرة الثقافة[١٤٩]، وشاركت سوريا ايضا في المعرض الدولي الاثري السوري الذي اقيم في كندا تحت تسمية ( سورية مهد الحضارات) [١٥٠]، فضلا عن المشاركة في معرض للكتاب اقيم في طهران في آيار ٢٠٠٠م[١٥١].

اما عن دور المرأة في المجتمع السوري : فقد عززت سوريا من مكانتها عن طريق اصدار القوانين والانظمة والتعليمات والاجراءات التي اتبعتها في هذا الشأن بهدف تمكينها من الاسهام في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتدريبها على انشطة ومهن انتاجية ، والاهتمام بالعمل التطوعي . وخلال مؤتمر المرأة العالمي الذي اقيم في سوريا في حزيران ٢٠٠٠م اشارت مها قنوت وزيرة الثقافة الى أن المرأة السورية حققت باستمرار حضورا متميزا في جميع مواقع السلطة ، واتخاذ القرار اذ تقلدت مناصب وزارية ومواقع متقدمة في الجيش والشرطة وقيادات الاحزاب السياسية ، وفي السلطة

التشريعية . وعينت امرأة في منصب نائب عام في الدولة لاول مرة سنة ١٩٩٨م . وبينت ايضا معاناة المرأة السورية من واقع الاحتلال( الاسرائيلي) للجولان وماتتعرض له من شتى اشكال العنف ومن انتهاك واضح من قبل (اسرائيل ) لحقوق الانسان ، الذي استمر في انتهاك ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، والقانون الدولي الانساني والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(١٥٢).

**رابعا :وفاته :**

توفي محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء السوري في دمشق في يوم الثلاثاء ٢٢ كانون الاول ٢٠٢٠م ، بسبب فيروس كورونا ، ويعد آخر رئيس مجلس وزراء في عهد الرئيس حافظ الاسد واول رئيس مجلس وزراء في عهد الرئيس بشار الاسد(١٥٣).

**الخاتمة:**

- حققت الحكومة تحسن ملحوظ في المجال الاقتصادي للبلاد لاسيما بعد قيامها باصلاحات اقتصادية شاملة ، تقع بضمنها عملية الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتطوير الصناعي ، وتنظيم بيئة العمل ، واصدرت القوانين التي دعمت القطاع الخاص ، وفسحت المجال امام الاستثمارات ، مما ادى الى زيادة النشاط الاقتصادي .
- على الرغم من ذلك فان التطور الذي حصل في المجال الاقتصادي لم يحقق الطموح المطلوب في انهاء المشكلات الاقتصادية التي ورثتها حكومة محمد مصطفى ميرو من الحكومة السابقة. كما ان القطاع الخاص الذي حظي بدعم الدولة لايمكنه تحمل عبء التنمية الاقتصادية والنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي بمفرده ، فضلا عن بقاء النمو الاقتصادي بطيءً مع استمرار الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية لابناء البلاد . فكان استمرار المشكلات الاقتصادية هو الدافع الاساس الى استقالة حكومة محمد مصطفى ميرو في ١٨ ايلول ٢٠٠٣م .
- نجحت سورية في تطوير علاقاتها الخارجية في المجال الاقليمي تمثل ذلك بتطوير علاقاتها مع تركيا بعد ان كانت سطحية لأكثر من عقد ونصف ، والانفتاح على العراق وتوسيع سبل التعاون معه ، وكذلك عملت على توطيد العلاقة مع ايران فانعكس ذلك من الناحية الاستراتيجية الى رفع مكانة سورية في المنطقة وازدياد نفوذها . كما ساهمت في دعم حركات المقاومة في فلسطين وجنوب لبنان والتصدي للمشروع الصهيوني بكل ابعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية

- كما حققت سورية خطوة ايجابية في المجال الدولي عن طريق توطيد علاقاتهامع الاتحاد الاوربي وقيام الشراكة معها ، وتطوير العلاقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن توطيد العلاقة مع روسيا والصين وفرنسا والمانيا وغيرها .
- فسحت سورية المجال لحرية الصحافة والنشر ، ومنحت ترخيصا لصدور عدد من الصحف والمجلات تعزيزا لدورها الثقافي .
- قدمت سورية دعمها للمرأة واسهمت في رفع مكانتها عن طريق فسح المجال لها لممارسة دورها في المجتمع والاسهام الايجابي في عملية البناء الاجتماعي .
- كذلك نجحت سوريا في تطوير جانب التربية والتعليم ، اذ اسهمت في انشاء المؤسسات التعليمية في مختلف انحاء البلاد ، فقد ادركت اهمية هذا الجانب والدور الرئيسي الذي يؤديه في بناء وتطور الدولة السورية .

**هوامش البحث ومصادره:**

---

(١) بشار الاسد : سياسي ورئيس سوري ، ولد في مدينة دمشق سنة ١٩٦٥ ، وفيه أنهى دراسته الثانوية سنة ١٩٨٢م ، ثم دخل كلية الطب في جامعة دمشق وتخرج فيها سنة ١٩٨٨م ، تخصص طب العيون في مستشفى تشرين العسكري ، رقي الى رتبة نقيب في ادارة الخدمات الطبية سنة ١٩٩٤م ، وتدرج في الرتب العسكرية الى رتبة فريق ، وبعد وفاة والده حافظ الاسد ، أنتخب رئيسا للجمهورية بعد استفتاء جرى في ١٠ تموز سنة ٢٠٠٠م ، ينظر: يحي سليمان قسَام ، موسوعة سورية البنية والبناة – رئاسة الجمهورية ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج ١ ، ج٢، دار المجد للطباعة والنشر ، ص٢٠١– ٢١٢ ؛ The Vitual infrmaion Center, Syria Primer, 2003,P.12 .

(٢) حافظ الاسد (١٩٣٢– ٢٠٠٠م ): سياسي ورئيس سورية السابق ، ولد في محافظة اللاذقية بلدة القرداحة ، وفيها اكمل دراسته الابتدائية والثانوية ، دخل الكلية العسكرية ، واختار الكلية الجوية سنة ١٩٥٢م ، وتخرج فيها برتبة ملازم سنة ١٩٥٥م ، وتدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح وزيرا للدفاع سنة ١٩٦٦م ، وتمكن من التخلص من خصومه في الساحة السياسية بالحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م ، ثم تولى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع ، ثم انتخب رئيسا للجمهورية في ٢١ آذار ١٩٧١م ، ينظر : هاشم عثمان ، تاريخ سورية الحديث عهد حافظ الاسد ١٩٧١– ٢٠٠٠م ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤م ، ص١٨– ١٩ .

(٣) محمود الزعبي (١٩٣٥– ٢٠٠٠م ) : سياسي ورئيس مجلس وزراء سورية الاسبق . ولد في مدينة درعا ، نشأ فيها ، ودرس الابتدائية والثانوية ، ثم دخل جامعة القاهرة ، وحصل فيها على شهادة البكلوريوس في الهندسة الزراعية ، انتخب عضوا في مجلس الشعب سنة ١٩٧١م ، ثم انتخب رئيساً له في المدة ١٩٨١– ١٩٨٧م ، ثم شكل وزارته الاولى في تشرين الثاني ١٩٨٧م ، ثم شكل وزارته الثانية في ٢٩ حزيران ١٩٩٢م ، وبقي في منصبه حتى اقالته في ١٣ آذار سنة ٢٠٠٠م ، ينظر: يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية البنية والبناة – السلطة التشريعية ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج٣ ، ج١ ،ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٩٩٧م ، ص٢٥٩ ؛ مازن يوسف صباغ ، سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري ، ط١، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٠م ، ص٣٦٩ .

(٤) رفعت الاسد : سياسي سوري ، ولد في محافظة اللاذقية سنة ١٩٣٧م ، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، ويعد الشقيق الاصغر للرئيس حافظ الاسد ، دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم ، وله دور في الحركة التصحيحية سنة ١٩٧٠م ، اذ كان فيها قائد لسرائيا الدفاع بالاشتراك مع اخيه حافظ الاسد ، وفي سنة ١٩٨٤م عين نائبا لرئيس الجمهورية ومسؤولا عن الامن القومي .حاول الاستيلاء على السلطة الا انه فشل في ذلك ، وتم اعفاؤه من منصبه في سنة ١٩٨٩م ، وغادر بعدها الى خارج البلاد ، ينظر : يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية البنية والبناة – رئاسة الجمهورية ١٩١٨ – ٢٠٠٥م ، مج١ ، ج٣ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٧م ، ، ص١٦ .

(٥) كمال ديب ، تاريخ سوريا المعاصر ، ط١ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠١١م ، ص٦٨٧– ٦٨٨ .

(٦) الثورة (صحيفة سورية) ، العدد ١١١١٦ ، ٨ / ٣ / ٢٠٠٠م .

(٧) تقع شمال مدينة دمشق وتبعد عنها مسافة ١٤كم ، وهي جزء من مدينة القلمون ، وتعد مركز منطقة تتبع محافظة ريف دمشق ، للمزيد ينظر: مصطفى طلاس ، المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري ، ط١ ،المؤسسة العامة للمساحة ،دمشق ، ١٩٩٢م ، ص٣٢٥ .

(٨) سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ، الحكومات السورية في القرن العشرين ، د.م ، دمشق ، ٢٠٠١م ، ص٧٥ .

(٩) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٤٠٤ .

(10) Syria aprimer, Virtual information Center

24 April 2003, P.2 .

(١١) عبد الله الاحمر : سياسي سوري ، ولد في مدينة التل سنة ١٩٣٦م ، وفيها انهى دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم اكمل دراسته في كلية الحقوق جامعة دمشق وتخرج فيه سنة ١٩٦٤م . عارض سياسة حكومة اديب الشيشكلي ، وزج به في السجن خلال المدة (١٩٦١- ١٩٦٣م) ، واطلق سراحه في ثورة ٨ آذار ١٩٦٣م ، ثم عين محافظا لمدينة حماه سنة ١٩٦٧م ، ثم اصبح عضوا في مجلس الشعب خلال المدة ١٦ شباط ١٩٧١م الى ٢٧ شباط ١٩٧٢م ، ينظر: د .ع . و ، ملف العالم العربي ، سوريا – سير وتراجم ، عبد الله الاحمر ، س – ١/ ١٩٠٨ ، رقم الملف ١٥٧٩ ، بيروت ، ٧ آيار ١٩٨٠ .

(١٢) سعاد اسعد جمعة ، المصدر السابق ، ص٧٥ .

(١٣) الثورة ( صحيفة سورية ) ، العدد ٥٢٤٧ ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ .

(١٤) الثورة ، العدد ١١١١٦ ، ٨ / ٣ / ٢٠٠٠م .

(١٥) تشرين ( صحيفة سورية ) ، العدد ٧٦٥٢ ، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠ .

(١٦) شركة المعارف الدولية : شركة سورية محدودة المسؤولية تقع في مدينة التل ، انشأت بعد قيام وزارة الاقتصاد والتجارة السورية بأصدار القرار رقم (١٠٩٩) الذي صادقت فيه على النظام الاساسي لهذه الشركة . وكان هدف هذه الشركة هو اقامة مؤسسة تعليمية للمراحل الثلاثة ( التحضيرية- الاساسية – الثانوية ) التي تقع ضمن الحدود الادارية لمدينة التل ، ينظرالموقع التالي على الانترنت : من هو محمد مصطفى ميرو – ملف الشخصية –https://Man how. com

(١٧) مازن يوسف صباغ ، سجل الحكومات والوزارات السورية ١٩١٨ – ٢٠١٠م ، ط١ ، دار الشرق للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١٠م ، ص٣٨١-٣٨٤ ؛ تشرين ، العدد ٧٦٥٢ ، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠ .

(١٨) الثورة ، العدد ١١١٢٢ ، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠ .

(١٩) ينظر على الانترنت : الحكومات السورية منذ خروج العثمانيين الى استقالة العطري – article,https://sham.fm

(٢٠) ينظر على الانترنت: محمد مصطفى ميرو – wiki,https://ar,Wikipedia-org–

(٢١) مازن يوسف صباغ ، سجل الحكومات والوزارات السورية ، المصدر السابق ، ص٣٨١ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص٣٩١- ٣٩٤ .

(٢٣) ينظر على الانترنت : الحكومات السورية منذ خروج الغثمانيين الى استقالة العطري ، المصدر السابق .

(٢٤) مذاكرات مجلس الشعب ، جلسة ١٤ حزيران لسنة ٢٠٠٣م ، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ٣٠ ، ١٥ حزيران ٢٠٠٣م ، ص٦٤٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص٦٤٧ .

([٢٦]) المصدر نفسه ، ص٦٤٨ .

(٢٧) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية– البنية والبناة – رئاسة مجلس الوزراء ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج٢ ، ج٢ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٧م ، ص٣٧ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص٣٨ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص٣٩ .

(٣٠) محمد حسني مبارك (١٩٢٨ – ٢٠٢٠م) : سياسي ورئيس مصر الاسبق ، ولد في محافظة المنوفية ، انهى دراسته في منطقة شبين الكوم ، التحق بالكلية الحربية وتخرج فيه برتبة ملازم سنة ١٩٤٩م ، ثم التحق بكلية القوة الجوية وتخرج فيها سنة ١٩٥٠م ، اكمل دراساته العليا باكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي ، وتدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح نائبا لوزير الحربية وقائدا للقوة الجوية سنة ١٩٧٥م ، اختاره الرئيس محمد انور السادات نائبا لرئيس الجمهورية وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٨١م ، ثم أُنتخب محمد حسني مبارك رئيساً للجمهورية ، فضلا عن انتخابه رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٨٢م ، ينظر: رؤوف سلامة موسى ، موسوعة احداث واعلام مصر والعالم ، ج٢ ، ط١ ، دار مطابع المستقبل ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ص٩٩٢ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص٥٣٨– ٥٣٩ .

(٣١) تشرين ، العدد ٨٦٦٨ ، ٢ / ٧ / ٢٠٠٣ .

(٣٢) مؤتمر مدريد : عقد المؤتمر في اسبانيا خلال المدة ٣ تشرين الاول – ١ تشرين الثاني ١٩٩١م ، شاركت فيه وفود مثلت فيه سوريا ولبنان والاردن ومصر وفلسطين ، فضلا عن حضور جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الاميركية وميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي ، واسحق شامير رئيس وزراء (اسرائيل) ، وتوصل المؤتمر الى بدأ المفاوضات الثنائية بين (اسرائيل) والدول العربية المشاركة في مؤتمر مدريد .الاَ ان هذه المفاوضات تعثرت ولم تفضي الى نتيجة تحقق المطالب العربية المشروعة ، للمزيد ينظر الموقع التالي على الانترنت :وقائع مؤتمر مدريد – مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – .https:info.wafa.ps –page –ar

([٣٣]) قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ : اصدر مجلس الامن الدولي القرار ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ جاء في اعقاب الحرب التي وقعت بين الجيوش العربية والكيان الصهيوني والتي اسفرت عن

احتلال الصهاينة للضفة الغربية وسيناء والجولان ، وتضمن القرار على انهاء حالة الحرب و(والاعتراف ضمنا باسرائيل) دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين عند اندلاع القتال في تشرين الاول ١٩٧٣م . فقدم الاتحاد السوفيتي مشروع قرار والذي صدر من مجلس الامن الدولي برقم ٣٣٨ في ٢٢ / ١٠/ ١٩٧٣م تضمن الموافقة المشتركة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية على وقف اطلاق النار مع الدعوة لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، والدعوة الى اجراء المفاوضات بين الاطراف تحت رعاية ملائمة .واخيرا ان يتولى الجانبان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية معا مؤتمرا للسلام ، ينظر: محمد أشتيه ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ٢٠١١م ، ص٥٠٩ .

([٣٤]) تشرين ، العدد ٧٧١٦ ، ٥ / ٦ / ٢٠٠٠م .

([٣٥]) بيل كلنتون : سياسي ورئيس الولايات المتحدة الاميركية الثاني والاربعون ، ولد ويليام جفرسون كلنتون في مدينة اركنساس سنة ١٩٤٦م ،ونشأ فيها، دخل جامعة اكسفورد الانكليزية ، انتقل بعدها الى جامعة يال لدراسة الحقوق ، ثم مارس مهنة التدريس في كلية الحقوق جامعة اركنساس ، وفي سنة ١٩٦٧م اصبح حاكما للمدينة ذاتها ، وانتمى الى الحزب الديمقراطي ، اصبح رئيسا للبلاد مرتين منذ سنة ١٩٩٣م الى سنة ٢٠٠١م ، ينظر:اودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الاميركية منذ ١٧٨٩م حتى اليوم ، ط١ ،دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص٢٩٨– ٣٠٢ .

(٣٦) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٦٧٠ .

(٣٧) الثورة ، العدد ١١١٣٢ ، ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٠م.

(٣٨) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٦٧١ .

(٣٩) ينظر على الانترنت : محمد مصطفى ميرو – . https:// ar .wikipedia .org

([٤٠]) تشرين ، اعدد ٧٨٦١ ، ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٠ .

(٤١) تشرين ، العدد ٧٨٥٣ ، ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠م .

(٤٢) يحيي سليمان قسَام ، موسوعة سوريا –البنية والبناة رئاسة مجلس الوزراء ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٤٣) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات –تقرير رقم (٢٤) الشرق الاوسط –سوريا في عهد بشار (٢) – تحديات السياسة الخارجية ، عمان ، د.م ، ١١ شباط ٢٠٠٤م ، ص٢٦ .

(٤٤) يحي سليمان قسَام ، موسوعة سورية ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ، ص٣٨– ٣٩ .

([٤٥]) تشرين ، العدد ٧٨٤٥ ، ٥ / ١١ / ٢٠٠٠م .

([٤٦]) تشكلت اللجنة الاقتصادية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٧٧) في ٢٠٠٠/٣/٢٧م ، وتعمل هذه اللجنة على دراسة وتدقيق مشاريع التشريعات التي تحال اليها في مجال اختصاصها واعداد المقترحات حول التوجهات والقضايا العامة في مجال اختصاصها ، ومناقشة القضايا الطارئة وتقديم المقترحات والحلول ودراسة مايحال من مجلس الوزراء او من رئيس مجلس الوزراء ، ويتم اعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية بعد مرور سنة واحدة ، ينظر : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٠م ، ص١٩٣٣ .

([٤٧]) الثورة ، العدد ١١٣٤٦ ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٠م

([٤٨]) المصدر نفسه .

([٤٩]) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سوريا – البنية والبناة– رئاسة مجلس الوزراء ١٩١٨–٢٠٠٥ ، مج ٢ ،ج٢ ، المصدر السابق، ص٢٣ .

([٥٠]) المصدر نفسه ، ص٢٩ .

([٥١]) المصدر نفسه ، ص٣٠ .

([٥٢]) البعث ، العدد ١١٤٠٣ ، ٢١ / ١ /٢٠٠١م .

([٥٣]) ماهر جروح ، جودة الخدمات المصرفية واثرها في ربحية المصارف ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠١٥م ، ص١٣ .

([٥٤]) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٧٦١ .

([٥٥]) البعث ، العدد ١١٢١٧ ، ٦ / ٦ / ٢٠٠٠م .

([٥٦]) البعث ، العدد ١١٢١٩ ، ٨ / ٦ / ٢٠٠٠م .

(٥٧) تشرين ، العدد ٨٦٧٤ ، ٩ / ٧ / ٢٠٠٣م .

(٥٨) الثورة ، العدد ١١٥٢١ ، ٤ / ٧ / ٢٠٠١م

(٥٩) الثورة ، العدد ١١٩٧٥ ، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٢م .

(٦٠) الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .

(٦١) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية – ابنية والبناة ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

(٦٢) الثورة ، العدد ١١٩٧٥ ، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٢م.

([٦٣]) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية – البنية والبناة ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ،ص٢٧ .

([٦٤]) المصدر نفسه ، ص٢٨ .

(٦٥) الثورة ، العدد ٧٨٥٣ ، ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠م .

(٦٦) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية – البنية والبناة ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

([٦٧]) الثورة ، العدد ١١٨٩٣ ، ١٣ / ٩ / ٢٠٠٢م .

([٦٨]) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية –البنية والبناة ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٣١–٣٢.

([٦٩]) الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .

([٧٠]) البعث ، العدد ١١٤٠٣ ، ٢١ / ١ / ٢٠٠١ .

([٧١]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا )، السياسة الاجتماعية المتكاملة (التقرير الرابع) ، مطبعة الاسكوا ، بيروت ، ٢٠١١م ، ص١٦ .

([٧٢]) الثورة ، العدد ١١٩٨١ ، ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٢م .

(٧٣) البعث ، العدد ١١٣٩٠ ، ٣ / ١ / ٢٠٠١م .

([٧٤]) البعث ، العدد ١١٤٢٥ ، ١٥ / ٢ / ٢٠٠١م .

([٧٥]) الثورة ، العدد ١١٥٨١ ، ١٢ / ٩ / ٢٠٠١م .

([٧٦]) البعث ، العدد ١١٢١٩ ، ١ / ٦ / ٢٠٠٠م .

([٧٧]) تشرين ، العدد ٧٨٥٧ ، ١٨ / ١١ / ٢٠٠٠م .

([٧٨]) البعث ، العدد ١١٤١٥ ، ٤ / ٢ / ٢٠٠١م .

([٧٩]) تشرين ، العدد ٨٢٣١ ، ٧ / ٢ / ٢٠٠٢م .

([٨٠]) الثورة ، العدد ١١٥٨٣ ، ١٤ / ٩ / ٢٠٠١م .

(٨١) البعث ، العدد ١١٤١٣ ، ١ / ٢ / ٢٠٠١م .

(٨٢) كمال ديب ، المصدر السابق ، ٧٦٠– ٧٦١ .

(٨٣) البعث ، العدد ١١٤١٧ ، ٦ / ٢ / ٢٠٠١م .

(٨٤) البعث ، العدد ١١٤٢٢ ، ١٢ / ٢ / ٢٠٠١م .

(٨٥) الثورة ، العدد ١١٥٢٣ ، ٦ / ٧ / ٢٠٠١م .

(٨٦) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ٢١ ، ٢٠٠١م ، ص١٠٥٢ .

(٨٧) تشرين ، العدد ٨١٢٧ ، ٨ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(٨٨) تشرين ، العدد ٨١٢٨ ، ٩ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(٨٩) تشرين ، العدد ٨١٢٩ ، ١٠ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(٩٠) تشرين ، العدد ٧٨٥٩ ، ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٠م .

([٩١]) البعث ، العدد ١١٤٠٥ ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠١م .

(٩٢) الثورة ، العدد ، ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .

(٩٣) تشرين ، العدد ٨٠٦١ ، ٢٢ / ٧ / ٢٠٠١م .
(٩٤) تشرين ، العدد ٨٠٦٢ ن ٣٢ / ٧ / ٢٠٠١م .
(٩٥) تشرين ، العدد ٨٠٦٣ ، ٢٤ / ٧ / ٢٠٠١م .
(٩٦) البعث ، العدد ١١٤١٧ ، ٦ / ٢ / ٢٠٠١م .
(٩٧) تشرين ، العدد ٨٠٥٣ ،١٢ / ٧ / ٢٠٠١م .
(٩٨) تشرين ، العدد ٨٠٥٩ ، ١٩ / ٧ / ٢٠٠١م .
(٩٩) البعث ، العدد ١١٤٢٢ ، ١٢ / ٢ / ٢٠٠١ .
(١٠٠) المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (مجلة ) ، العدد ٢٨ ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩م ، ص١٩٢– ١٩٦ ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (مجلة) ، العدد ١٦ ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧م ، ص١٠ .
(١٠١) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٧٥٩– ٧٦٠ .
(١٠٢) البعث ، العدد ١١٣٩٧ ، ١١/ ١ / ٢٠٠١م .
(١٠٣) الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .
(١٠٤) المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد ٢٨ ، المصدر السابق ، ص١٩٢ .
(١٠٥) الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .
(١٠٦) البعث ، العدد ١١٢١٩ ، ٨ / ٦ / ٢٠٠٠م .
(١٠٧) المجموعة الاحصائية لنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد ٢٨ ، المصدر السابق ، ص٥١ .
(١٠٨) المصدر نفسه ، ص٥٨ .
(١٠٩) الثورة ، العدد ١١٥٨٦ ، ١٨ ايلول ٢٠٠١م .
(١١٠) تشرين ، العدد ٨٢٢٩ ، ٥ / ٢ / ٢٠٠٢م .
(١١١) الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م .
(١١٢) المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد ٢٦ ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧م ، ص٥٤ .
(١١٣) تشرين ، العدد ٨٣٨٦ ، ٧ / ٨ / ٢٠٠٢م .
(١١٤) الثورة ، العدد ، ١١٣٤٦ ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٠م .

(١١٥) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠١م ، ص٢٥٠٩ .

(١١٦) مجموعة باحثين ، واقع التعليم العالي في سوريا قبل عام ٢٠١١م ، جامعة كمبردج ، بريطانيا ، ٢٠١٨م ، ص١٢ .

(١١٧) البعث ، العدد ١٢٠٥٦ ، ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣م .

(١١٨) البعث ، العدد ١٢٠٤٨ ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٣م .

(١١٩) مجموعة باحثين ، واقع التعليم العالي في سورية ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

(١٢٠) تشرين ، العدد ٨٧٢٩ ، ١١ / ٩ / ٢٠٠٣م .

(١٢١) مجموعة باحثين ، واقع التعليم العالي في سورية ، المصدر السابق ، ص١٣ .

(١٢٢) الثورة ، العدد ١١٩٩٣ ، ٨ / ١ / ٢٠٠٣م .

(١٢٣) الثورة ، العدد ١١٦٨١ ، ١٠ / ١ / ٢٠٠٢م .

(١٢٤) البعث ، العدد ١١٤١٥ ، ٤ / ٢ / ٢٠٠١م .

(١٢٥) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٣٢– ٣٣ .

(١٢٦) مجموعة باحثين ، واقع التعليم العالي في سورية ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(١٢٧) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ١١ ، ٢٠٠٢م ، ص٥٩٨ .

(١٢٨) المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٨ ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(١٢٩) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٠م ، ص١٩٣٢–١٩٣٣.

(١٣٠) يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية ، مج٢ ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(١٣١) المصدر نفسه ، ص٣٦ .

(١٣٢) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، مذاكرات مجلس الشعب ، الدور التشريعي السابع ، الدورة العادية الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة عشرة ، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢م ، ص٨٦٢–٨٦٣.

(١٣٣) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢م ، ص٧٧٨ .

(١٣٤) المصدر نفسه ، ص٧٧٩ .

(١٣٥) مها قنوت : اديبة وشاعرة ووزيرة الثقافة الاسبق في سوريا ، ولدت مها قنوت محمد عارف في مدينة دمشق سنة ١٩٥٣م ، نشأت ودرست فيها ، وحصلت على شهادة الدكتوراة في الادب من جامعة دمشق ، واصبحت عضو في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ، ورئيس لمكتب العلاقات

الخارجية في الاتحاد العام النسائي ، وعضو في جمعية القصة والرواية ، ثم اصبحت عضو في مجلس الشعب السوري عن محافظة دمشق في الدور التشريعي السابع ١٩٩٨– ٢٠٠٢م ، ثم وزيرة للثقافة من ١٣ آذار ٢٠٠٠م الى ١٣ كانون الاول ٢٠٠١م ، ولها مؤلفات ، (ورقة الخمسين) ، و(صرخة الهاشمية) ، و(سويد بن اب كاهل) ، والمجموعة الشعرية (بوح) ، ينظر :محمد صادق محمد الكرباسي ، معجم المقالات الحسينية ، ج٤ ،ط١ ، المركز الحسيني للدراسات ، لندن ، ٢٠١٥م ، ص٣٢١ .

(١٣٦) تشرين ، العدد ٨١٢٨ ، ٩ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(١٣٧) تشرين ، العدد ٨١٢٧ ، ٨ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(١٣٨) مصطفى طلاس (١٩٣٢– ٢٠١٧): سياسي وعسكري سوري، ولد في قرية الرستن التابعة لمدينة حمص ، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي والاعدادي ، والتحق بالكلية العسكرية سنة ١٩٥٢م ، واشترك في حركة الضباط الاحرار في مدينة حمص ومدينة حلب سنة ١٩٦٢م ، وتم اعتقاله مع زملائه . بقي في السجن حتى ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣م واطلق سراحه ، وعين عضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة سنة ١٩٦٥م ، واشترك في الانقلاب الذي اطاح بالرئيس امين الحافظ سنة ١٩٦٥م ،ثم اشترك ايضا في الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الاسد في سنة ١٩٧٠م ، وعين وزيرا للدفاع في ٢٢ آذار ١٩٧٢م ، ثم عين نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع سنة ١٩٨٤م، حصل على شهادة دبلوم من اكاديمية هيئة الاركان العامة في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٢م ، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٠م ، وشهادة الدكتوراه التاريخية من الجهة ذاتها سنة ١٩٩٠م ، وله مؤلفات كثيرة منها (مرآة حياتي– مذكرا وخواطر) ، و(الثورة الجزائرية) ، و(معجم الاسماء العربية ) وغيرها . ينظر: كمال ديب ، المصدر السابق ، ص٤٠٢ ؛ موقع على الانترنت : مصطفى طلاس – المعرفة https://www.marefa.org

(١٣٩) تشرين ، العدد ٨١٢٩ ، ١٠ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(١٤٠) الثورة ، العدد ١١٥٨٥ ، ١٦ / ٩ / ٢٠٠١م .

(١٤١) تشرين ، العدد ٨١٢٣ ، ٢ / ١٠ / ٢٠٠١م .

(١٤٢) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ١٢، ٢٠٠٠م ، ص١٣٤٨.

(١٤٣) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٠م ، ص١٨٩٩ .

(١٤٤) المصدر نفسه ، ص١٨٩٧ .

(١٤٥) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٣م ، ص١٠٠٦ .

(١٤٦) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٢م ، ص١٠٧٩ .

(١٤٧) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٤ ، ٢٠٠٠م ، ص٢٨٤٤ .

(١٤٨) المصدر نفسه ، ص٢٧٣٧ .

(١٤٩) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٣٨ ،٢٠٠٠م ، ص٤١٧٣ .

(١٥٠) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٠م ، ص٢٧٢٠

(١٥١) المصدر نفسه ، ص٢٤١٢ .

(١٥٢) تشرين ، العدد ٧٧١٩ ، ٨ / ٦ / ٢٠٠٠م .

(١٥٣) ينظر على الانترنت : الشرق الوسط – وفاة محمد مصطفى ميرو .. آخر رئيس وزراء في عهد حافظ الاسد .https://aawsatcom home < article-

**المصادر**

**أولا .الوثائق المنشورة :**

١- الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، سورية – سير وتراجم ، عبد الله الاحمر ، س – ١ / ١٩٠٨ ، رقم الملف ١٥٧٩ ، بيروت ، ٧ آيار ١٩٨٠ .

**ثانيا. الكتب العربية والمترجمة:**

١- اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الاميركية منذ ١٧٨٩م حتى اليوم ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٦ .

٢- مازن يوسف صباغ ، سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري ، ط١ ، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق ، ٢٠١٠م .

٣- مازن يوسف الصباغ ، سجل الحكومات والوزارات السورية ١٩١٨ – ٢٠١٠م ، ط١ ، دار الشرق للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١٠م .

٤- مجموعة باحثين ، واقع التعليم العالي قبل عام ٢٠١١م ، جامعة كمبردج ، بريطانيا ، ٢٠١٨م.

٥- محمد صادق محمد الكرباسي ، معجم المقالات الحسينية ، ج٤ ، ط١ ، المركز الحسيني للدراسات، لندن ، ٢٠١٥م .

٦- مذاكرات مجلس الشعب ،الدور التشريعي السابع ، الدورة الثالثةعشرة ، الجلسة الخامسة عشرة ، دمشق ، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢م .

٧- مصطفى طلاس ، المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري ، ط١ ، المؤسسة العامة للمساحة ، دمشق ، ١٩٩٢م .

٨- هاشم عثمان ، تاريخ سورية الحديث – عهد حافظ الاسد ١٩٧١- ٢٠٠٠م ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤م .
٩- سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ، الحكومات السورية في القرن العشرين ، د.م ، دمشق ، ٢٠٠١م.
١٠- كمال ديب ، تاريخ سوريا المعاصر ، ط١ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠١١م .

**ثالثا.: الرسائل والأطاريح:**

١- ماهر جروح ، الخدمات المصرفية واثرها في ربحية المصارف ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة شق ، ٢٠١٥م .

**رابعا. : الجرائد والمجلات :**

**أ- الجرائد :**

١- البعث (جريدة سورية) ، العدد ١١٢١٢ ، ١ / ٦ / ٢٠٠٠ .
٢- البعث ، العدد ١١٢١٧ ، ٦ / ٦ / ٢٠٠٠ .
٣- البعث ، العدد ١١٢١٩ ، ٨ / ٦ / ٢٠٠٠ .
٤- البعث ، العدد ١١٣٩٠ ، ٣ / ١ / ٢٠٠١ .
٥- البعث ، العدد ١١٣٩٧ ، ١١/ ١ / ٢٠٠١ .
٦- البعث ، العدد ١١٤٠٣ ، ١٢ / ١ / ٢٠٠١ .
٧- البعث ، العدد ١١٤٠٥ ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠١ .
٨- البعث ، العدد ١١٤١٣ ، ١ / ٢ / ٢٠٠١ .
٩- البعث ، العدد ١١٤١٥ ، ٤ / ٢ / ٢٠٠١م .
١٠- البعث ، العدد ١١٤١٧ ، ٦ / ٢ / ٢٠٠١م .
١١- البعث ، العدد ١١٤٢٢ ، ١٢ / ٢ / ٢٠٠١ .
١٢- البعث ، العدد ١١٤٢٥ ، ١٥ / ٢ / ٢٠٠١ .
١٣- البعث ، العدد ١٢٠٤٨ ، ١٣ / ٤ / ٢٠٠٣ .
١٤- البعث ، العدد ١٢٠٥٦ ، ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ .
١٥- الثورة ( جريدة سورية ) ، العدد ٥٢٤٧ ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ .
١٦- الثورة ، العدد ١١١١٦ ، ٨ / ٣ / ٢٠٠٠ .
١٧- الثورة ، العدد ١١١٢٢ ، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠ .
١٨- الثورة ، العدد ١١١٣٢ ، ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٠ .

١٩- الثورة ، العدد ، ١١٣٤٦ ، ٥ / ١٢ / ٢٠٠٠ .
٢٠- الثورة ، العدد ١١٥٢١ ، ٤ / ٧ / ٢٠٠١ .
٢١- الثورة ، العدد ١١٥٢٣ ن ٦ / ٧ / ٢٠٠١.
٢٢- الثورة ، العدد ١١٥٧٨، ٧ / ٩ / ٢٠٠١ .
٢٣- الثورة ، العدد ١١٥٨١ ، ١٢ / ٩ / ٢٠٠١ .
٢٤- الثورة ، العدد ١١٥٨٣ ، ١٤ / ٩ / ٢٠٠١ .
٢٥- الثورة ، العدد ١١٥٨٥ ، ١٦ / ٩ / ٢٠٠١ .
٢٦- الثورة ، العدد ١١٩٧٦ ، ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٢ .
٢٧- الثورة ، العدد ١١٩٩٣ ، ٨ / ١ / ٢٠٠٣ .
٢٨- تشرين (جريدة سورية) ، العدد ٧٦٥٢ ، ١٤ / ٣ / ٢٠٠٠.
٢٩- تشرين ، العدد ٧٧١٩ ، ٨ / ٦ / ٢٠٠٠ .
٣٠- تشرين ، العدد ٧٧١٦ ، ٥ / ٦ / ٢٠٠٠ .
٣١- تشرين ، العدد ٧٨٤٥ ، ٥ / ١١ / ٢٠٠٠ .
٣٢- تشرين ، العدد ٧٨٥٣ ، ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠ .
٣٣- تشرين ، العدد ٧٨٥٧ ، ١٨ / ١١ / ٢٠٠٠ .
٣٤- تشرين ، العدد ٧٨٥٩ ، ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٠ .
٣٥- تشرين ن العدد ٨٠٥٣ ، ١٢ / ٧ / ٢٠٠١ .
٣٦- تشرين ، العدد ٨٠٥٩ ، ١٩ / ٧ / ٢٠٠١ .
٣٧- تشرين ، العدد ٨٠٦١ ، ٢٢ / ٧ / ٢٠٠١ .
٣٨- تشرين ، العدد ٨٠٦٢ ، ٢٣ / ٧ / ٢٠٠١ .
٣٩- تشرين ، العدد ٨٠٦٣ ، ٢٤ / ٧ / ٢٠٠١ .
٤٠- تشرين ، العدد ٨١٢٣ ، ٢ / ١٠ / ٢٠٠١ .
٤١- تشرين ، العدد ٨١٢٧ ، ٨ / ١٠ / ٢٠٠١ .
٤٢- تشرين ، العدد ٨١٢٨ ، ٩ / ١٠ / ٢٠٠١ .
٤٣- تشرين ، العدد ٨١٢٩ ، ١٠ / ١٠ / ٢٠٠١ .
٤٤- تشرين ، العدد ٨٢٢٩ ، ٥ / ٢ / ٢٠٠٢ .
٤٥- تشرين ، العدد ٨٢٣١ ، ٧ / ٢ / ٢٠٠٢ .
٤٦- تشرين ، العدد ٨٣٨٦ ، ٧ / ٨ / ٢٠٠٢ .

٤٧- تشرين ، العدد ، ٢ / ٧ / ٢٠٠٣ .
٤٨- تشرين ، العدد ، ٨٦٧٤ ، ٩ / ٧ / ٢٠٠٣ .
٤٩- تشرين ، العدد ٨٧٢٩ ، ١١ / ٩ / ٢٠٠٣ .
٥٠- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٠م .
٥١- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٠م .
٥٢- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٠م .
٥٣- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٤ ، ٢٠٠٠م .
٥٤- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٣٨ ، ٢٠٠٠م .
٥٥- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٠م .
٥٦- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ٢١ ، ٢٠٠١م .
٥٧- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ٤٦ ، ٢٠٠١ .
٥٨- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ١١ ، ٢٠٠٢م .
٥٩- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد١٤ ، ٢٠٠٢م .
٦٠- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٢م .
٦١- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الثاني ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٢م .
٦٢- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، الجزء الاول ، العدد ، ٢٠٠٣م .

**ب- المجلات :**

١- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد السادس والعشرون ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧م .
٢- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد الثامن والعشرون ، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٩م .
٣- المجموعة الدولية لمعالجة الازمات –تقرير رقم (٢٤) الشرق الاوسط ، سورية في عهد بشار ، ج٢ ، عمان ، د.م ، ١١شباط ٢٠٠٤م .

**خامساً. الموسوعات:**

١- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت .
٢- رؤوف سلامة ، موسوعة احداث واعلام مصر والعالم ، ج٢ ، ط١ ، دار ومطابع المستقبل ، بيروت ٢٠٠١م .

٣- محمد أشتيه ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ٢٠١١م .
٤- يحي سليمان قسّام ، موسوعة سورية البنية والبناة – رئاسة الدولة ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج١ ، ج٢ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧م .
٥- ـــــــــــ ،موسوعة سورية البنية والبناة – رئاسة الدولة ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج١ ، ج٣ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧م ..٥
٦- ـــــــــــ ،موسوعة سورية البنية والبناة – رئاسة مجلس الوزراء ١٩١٨– ٢٠٠٥م ،مج٢، ج٢ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧م .
٧- ـــــــــــ ، موسوعة سورية البنية والبناة – السلطة التشريعية ١٩١٨– ٢٠٠٥م ، مج٣ ، ج١ ، ط١ ، دار المجد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧م .

**سادسا: الكتب الاجنبية :**

(1)–The Virtual Information center,Syria Primer,2003.

**سابعا .: شبكة المعلومات الدولية:**

**١-** مصطفى طلاس – المعرفة https://www.marefa .org
**٢-** من هو محمد مصطفى ميرو – ملف الشخصية : https:// manhow? .com.
**٣-** وقائع مؤتمر مدريد – مركز المعلومات الوطني الفلسطيني :
–ar–page Https:info .wafa.ps.